مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

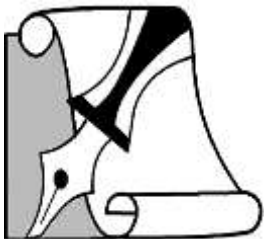

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الشركات الأمنية الإسرائيلية وأدوارها الإجرامية

١ – مدخل:

تستثمر إسرائيل أعمالها الوحشية بحق الأهالي الفلسطينيين الواقعين تحت احتلالها، والذين جعلتهم حقل تجارب لأسلحتها القمعيّة، في تسويق أنظمتها الأمنية حول العالم. وهي تكسب من تلك المشاريع مليارات الدولارات سنوياً، ما بات يمثّل أحد ثلاثة مصادر أساسية لدخلها الضخم. هذا ما توصل إليه مدير «الحركة الإسرائيلية ضد هدم البيوت» جيف هالبار وطرحه في ندوة عقدها في نيويورك قرب الأمم المتحدة ناقش فيها نتائج حربي لبنان وغزة على المنطقة والعالم. فحذر من أنّ المحافظين الجدد مع اليمين الإسرائيلي المتطرف، لم يستسلموا للفشل، وهم يستهدفون بكلّ قواهم السياسية والاقتصادية والعسكرية والقانونية إعادة صياغة النظام العالمي، بما يتيح لدول الشمال المتحالفة ضد دول الجنوب تطبيق عقيدة الضاحية التدميرية من دون التعرض لمحاسبة قضائية.

وهالبار من أنشط المعارضين الإسرائيليين للاحتلال وممارساته التعسفية في الداخل والخارج، وحضر الندوة التي نظمتها منظمة غير حكومية تدعى «مجموعة العمل الإسرائيلية – الفلسطينية» ورعاها «اتحاد الشرق الأوسط للسلام»، مفكرون ودبلوماسيون وممثل عن الأمين العام للأمم المتحدة. طرح فيها هالبار مجموعة قضايا عن مشروعية إسرائيل في المنطقة وخططها الاجرامية الطويلة الأجل. وأثار أسئلة من نوع: هل رحل الفلسطينيون عام ١٩٤٨ بأنفسهم أو طردهم اليهود من بيوتهم؟ وإذا كان نصف سكان المنطقة التي خصصت للدولة الإسرائيلية في قرار التقسيم كانوا من العرب وعددهم يزيد على ٧٠٠ ألف نسمة، فكيف يمكن تحويل تلك القطعة من الأرض إلى دولة يهودية؟ وأي قانون يمنعهم من العودة لأنّهم ليسوا لاجئين بالمفهوم القانوني الدولي؟

يرى هالبار أنّ فكرة الدولتين ما هي إلا خدعة لتضييع الوقت ريثما يُجهَز على مشروع الدولة الفلسطينية نهائياً. وهي فكرة «تباع لأولئك الذين يتحدثون عن السلام لتخفيف الضغط المعنوي عن إسرائيل». يضيف أنّ الفلسطينيين قبلوا حل الدولتين منذ عام ١٩٨٨. لكن المنتصر في حرب ١٩٦٧ «ما زال يعتقد أن بإمكانه، مستفيداً من سطوته العسكرية ومن حالة اداء دور الضحية اليهودية، هزيمة إرادة ورغبة شعب في نيل حريته».

هالبار اليهودي الذي ولد في الولايات المتحدة عام ١٩٤٦، يؤمن بأنّ إسرائيل أصبحت كياناً «أمنياً» يمارس التفرقة العنصرية بأبشع صورها. إنّه يرى أنّ الدولة الصهيونية ليست منزعجة من الاحتلال ولا من تكلفته الباهظة، بل على العكس، مستفيدة منه من كل الجوانب. فهي تتعامل مع الفلسطينيين على أساس أنهم «متمردون وإرهابيون وعصاة». وهذا يمنحها شرعية أمام القسم الشمالي من العالم. ذلك القسم المتحد في ما بينه ضد الجنوب على أساس عنصري. شمال لا يقاتل بعضه منذ الحرب العالمية الثانية. وضع تعريفه الخاص بالإرهاب الذي يعدّه صادراً عن الأفراد والمجموعات الشعبية فقط. ولقد نجحت الدول النافذة في الشمال في زرع هذه الفكرة في عقول الشعوب التي توافق على ما يقوله الإعلام من دون تدقيق. في هذا الإطار، استطاعت إسرائيل الإفلات من كل محاسبة لكونها «حكومة وليست تنظيماً». وهي «حكومة أمنية تحمي نفسها من الإرهاب كما تزعم، وكما يتقبلها العالم المتحضر».

وقد نبّه هالبار إلى أنّ الحكومات والجيوش تقتل من المدنيين أضعافاً مضاعفة مما تقتل المنظمات المتمردة وحركات المقاومة. واقتبس في هذا الصدد من الكاتب دانيال راميل صاحب كتاب «الموت على يد الحكومة» أنّ عدد الأبرياء الذين قتلتهم الحكومات خلال القرن العشرين وحده يقارب ٣٦٠ مليون نسمة، بينما لا يتجاوز عدد الذين قتلوا على يد المنظمات المتمردة ١٧٠ ألفاً. لكن غياب تعريف متفق عليه للإرهاب يجعل إسرائيل وغيرها تستفيد من نادي الشمال وتبيع خبرات شركاتها الأمنية الخاصة للعالم. فهي تستخدم الأراضي المحتلة وأهاليها كـ«فئران للتجارب» على شتى أنواع الأسلحة والتكتيكات العسكرية، ثم تنتقل لتبيع هذه الخبرات في كل ساحات النزاع، بما في ذلك تدريب الجيش الأميركي نفسه على أساليب اكتسبتها من الحرب على الفلسطنيين. وبيع خبرتها في تطويع السكان ومراقبتهم يأتي ثاني أكبر صناعة إسرائيلية معدّة للتصدير. كذلك فإنّ إسرائيل

أصبحت ثالث أكبر دولة مصدّرة للسلاح، منافسة لدول غربية كبرى مثل بريطانيا. وهي تأتي في الترتيب الثالث بعد الولايات المتحدة وروسيا متفوقة على الصين، ومرشحة اقتصادياً لنيل عضوية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (أوسيد) التي تضم الدول الأغنى في العالم. أما صناعتها الأولى التي جعلت من اقتصادها محصناً من الركود فكانت الأحجار النفيسة، وعلى رأسها الماس المرتبط بالقتل والسلاح.

وحذر هالبار من أن صناعة إسرائيل «في شركاتها الأمنية» من خبرات عسكرية مدنية ومخابرات، لا تصدر للجيوش وحسب، بل إلى المنشآت المدنية، وباتت تتحكم بالكثير من المفاصل المعيشية العادية من دوائر الأمن العام في عدة دول، منها كندا. ففي العام الماضي وُقِّعت «اتفاقية التعاون الكندية الإسرائيلية للسلامة العامة»، اتفاقية منحت إسرائيل فعلياً إدارة السجون ومخافر الشرطة، فضلاً عن معابر الحدود.

ووظفت إسرائيل خبراتها في بناء جدار الفصل العنصري والحدود المكهربة مع دول الجوار ونقلتها إلى الولايات المتحدة. إذ تبني شركة «ألبرت سيستمز» الإسرائيلية جدار الحدود مع المكسيك بالتعاون مع شركة «بوينغ» الأميركية. كذلك وقع عمدة بلدية القدس الذي زار مدينة لوس أنجلوس الأميركية بصحبة وفد أمني كبير، عقداً ضخماً للإشراف على الأمن في مطار المدينة. أما مطار سخيبول الهولندي في أمستردام، وهو من أكثر مطارات أوروبا نشاطاً، فهو خاضع منذ وقت بعيد لإدارة شركة أمنية إسرائيلية خاصة.

وأطلقت إسرائيل حملة عالمية لوضع قوانين خاصة بقواعد الاشتباك في الحروب مع القوات «غير النظامية». هذه الحملة تعتمد على منظمات تابعة للمحافظين الجدد في الولايات المتحدة وتنظم مؤتمرات حقوقية في الجامعات. فرعت مؤتمرين سابقين في كلّ من لندن وباريس تحت اسم «لوفاير» وهناك مؤتمر ثالث مماثل يعقد في نيويورك. كانت الغاية منها البحث في كيفية «استخدام القانون كسلاح ضد دول بريئة مثل إسرائيل»!!. وهنا يقول هالبار: «إذا كنا نستطيع تنظيف اسم إسرائيل وتحويلها إلى ضحية، فإننا نستطيع تطهير أي كان في العالم. في حرب غزة لم يكن هناك قوتان تتصارعان، وبالتالي لا تجوز تسميتها حرباً. وعندما نحلل شنّ حرب على أهالٍ أو داخل أحيائهم فإنهم يتحولون فورا إلى الطرف الشرير».

ويرى هالبار أنّ الحروب الإسرائيلية المقبلة لن تستخدم فيها إسرائيل القنابل العنقودية والفوسفور الأبيض واليورانيوم المنضب وسلاح الدايم وحسب، بل أيضاً الحشرات الإلكترونية الدقيقة (بتقنية النانو) الفتاكة، وأقراص المناشير (جمع منشار) التي تسقط بالآلاف من الطائرات فتقطع كل شيء في طريقها، فضلاً عن الطائرات بدون طيار التي تقذف الصواريخ في الأماكن التي يصعب على الطائرات بلوغها. كلّ ذلك في الأماكن المأهولة كأهداف مشروعة.

وإذا كان هالبار لا يرى أن هناك حرباً خيضت في غزة، إلا أنّه يرى أنّ قوى المجتمع المدني على أشكالها منعت إنجاز المشروع الإسرائيلي المتمثل بإقامة «نظام فصل عنصري... وشطب الدولة الفلسطينية فعلياً عن الخريطة». مشروع «مستعدة السلطة الفلسطينية لقبوله، و(الرئيس حسني) مبارك في مصر مستعد لدعمه مع الإدارة الأميركية. كل شيء كان معداً بأن يوقع الجميع بموجب خطة أنابوليس في نهاية عهد جورج بوش. لكنّه فشل بسبب مقاومة المجتمع المدني».

من ناحية اخرى تكشف فضائح الشركات الخاصة الإسرائيلية ذات الطابع الأمني والعسكري الدور الذي تضطلع به إسرائيل بواسطة كبار عسكرييها وأمنييها السابقين عبر العالم، في ميادين التجسس والاغتيالات والمعلومات والتقنيات المعرفية والعسكرية. ويمتد هذا الدور من تقديم يد المساعدة لأشد الأنظمة الاستبدادية والقمعية والدموية في المنطقة والعالم إلى التعاون مع أجهزة مشبوهة موازية في أوروبا وأميركا وافريقيا. وقد سلطت القضية التي رفعها رجل الأعمال البريطاني من أصول إيرانية، دوليينفينسنت تشنغويز، في المحاكم الإسرائيلية ضد شركة "بلاك كيوب" الإسرائيلية، الضوء على نشاط مكثف يقوم به هؤلاء الأمنيون والعسكريون المتقاعدون بغطاء رسمي وشبه رسمي من المؤسسة الحاكمة.

لم تكن تلك المرة الأولى التي يرتبط فيها اسم شركة التجسس الإسرائيلية "بلاك كيوب" بفضائح في أوروبا. بل كانت تقارير سابقة قد أشارت إلى أن عناصر الشركة عملوا على إحباط الاتفاق النووي مع إيران والتشهير برئيس سلطة مكافحة الفساد في رومانيا. تشنغويز وهو مليونير عقارات كان من أكبر المساهمين في شركة البيانات (استخبارات) الأميركية "كامبريدج أناليتيكا"، والتي تعتبر الشركة الأم للشركة الإسرائيلية المذكورة، كان قد لعب دورا بارزا في المراحل التأسيسية لشركة الاستخبارات التجارية الإسرائيلية المثيرة للجدل، وقدم التمويل

الحيوي لتأسيسها، قبل أن يختلف معها، ويقدم دعوى ضدها بتهمة الاحتيال وغيرها من الجرائم، مطالبا بتعويضه بمبلغ مليون جنيه إسترليني، في قضية حظيت بقليل من التغطية الإعلامية، وتمت تسويتها في نهاية المطاف خارج أروقة المحكمة.

موقع "تايمز أوف يسرائيل" الذي تناول الموضوع في تقرير موسع أشار إلى أكثر من شركة إسرائيلية تنشط في تلك المجالات، مشيرا إلى ما نقلته "نيويورك تايمز"، وأيضا "وول ستريت جورنال" في أيار الماضي، بأن مكتب التحقيقات الفيدرالي "إف بي آي" يحقق مع شركة إسرائيلية تدعى "ساي-غروب"، وذلك في إطار تحقيق روبرت مولر الخاص بالمستشار حول التدخل غير القانوني المزعوم في انتخابات الرئاسة الأميركية لعام ٢٠١٦. وفي النرويج انطلقت حملة مقاطعة للكيان الصهيوني تشتد تارة وتخف تارة أخرى بحسب الظروف. وقد شهدت الأعوام الماضية تحركات ضد الشركات الأمنية الاسرائيلية الخاصة بالذات من أجل مقاطعتها. وعمل المتضامنون النرويجيون مع الشعب الفلسطيني على التشهير بهذه الشركات لأنها تمارس الإرهاب على الشعب الفلسطيني وعلى الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الصهيوني.

في عام ١٩٩٩ أبرمت إحدى شركات إسرائيل الأمنية الخاصة -وهي "مير سكيورتي"- عقدا مع الشرطة الإسرائيلية لإنشاء نموذج المدينة الآمنة، حيث نصبت نحو ألف كاميرا للرصد والمراقبة في البلدة القديمة بالقدس المحتلة، ليصبح النموذج أيقونة دولية. وبعد سلسلة الهجمات الإرهابية التي ضربت العاصمة البريطانية لندن عام ٢٠٠٧، شرعت الحكومة هناك في محاكاة نموذج إسرائيل للمدينة الآمنة في كافة أنحاء البلاد، فلا يكاد يخلو شارع أو محطة قطاع أو محل تجاري من كاميرا ترصد وتراقب المارة على مدار الساعة، وسريعا انتشر النموذج في مئات المدن حول العالم. وبحسب تقرير صادر عن هيئة الخصوصية الدولية -وهي مجموعة رقابية تهتم بالمراقبة الحكومية- في آب ٢٠١٧، فإن هناك ٢٧ شركة مراقبة إسرائيلية تقدم خدماتها للحكومة، وتعد هذه أعلى نسبة شركات مراقبة إلى عدد السكان في العالم. وتسعى إسرائيل للترويج لهذه الشركات عبر المؤتمرات التي تعقدها بصورة دورية، ولا تشكل هذه الشركات الخاصة رادفا معلوماتيا واستخباراتيا لإسرائيل فحسب، بل إنها تشكل أحد روافد الاقتصاد الإسرائيلي؛ فهي تصدر برامج بقيمة خمسة مليارات دولار سنويا، بنسبة ٥% من قيمة الصادرات الإسرائيلية.

٢ – الشركات الامنية الاسرائيلية الخاصة والعالم العربي:

نادراً ما تناولت الصحافة الإسرائيلية العلاقات السرية بين إسرائيل والدول العربية التي لا تقيم علاقات ديبلوماسية معها. وعلى الدوام، كان المُبرر لمنع نشر أي أمورٍ من هذا النوع الحفاظ على نمط علاقات كان ولا يزال يعتبر استراتيجياً. ولكن الصحافة الإسرائيلية كانت أحياناً تستند إلى ما ينشر في الخارج، سواءً كانت تقارير صحافية أو كتابات لا تخضع للرقابة الإسرائيلية، لتنشر قصصاً حول هذا الموضوع. وفي الماضي، كان التركيز على كل من الأردن والمغرب، ولكن في الآونة الأخيرة انتقل مركز ثقل القصص السرية إلى دول الخليج العربي عامة، وإلى المملكة السعودية خاصة. وفي تنافس مهين وواضح على بناء تحالف مع اسرائيل، بين مشيختي قطر والامارات والمملكة الوهابية السعودية عمدت الدوحة إلى الاستعانة بمئات العناصر من أجهزة الأمن الاسرائيلية المتقاعدين لإقامة شركة خاصة لحفظ الأمن والتنسيق في مشيخة قطر لحماية المشيخة من أية أحداث أو تفجيرات وأعمال عنف.

وقالت مصادر اعلامية أن هؤلاء العناصر ينتشرون في المدن والمطارات ومحطات ضخ الوقود ومراكز تصدير النفط وحول قصور الامير تميم والعائلة الحاكمة في الدوحة.

وأشارت المصادر الى أن الشركة يرأسها جنرال سابق في جهاز أمني اسرائيلي، ونفذت هذه الشركة نصبت كاميرات في أحياء العاصمة القطرية، ويقوم ضباط منها بالتحقيق مع متهمين ومشبوهين وتشرف على جهاز الشرطة القطري، في حين تقع المطارات تحت حماية ورقابة هذه الشركة الأمنية التي تتقاضى مئات الملايين من الدولارات سنويا، يذكر أن المشيخة القطرية ترتبط باسرائيل بعلاقات قوية في كل الميادين وخاصة الميدان الأمني.

وفي هذا الإطار، تناول أكثر من معلق إسرائيلي موضوع إشارات رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو للمبادرة العربية باعتبارها نوعاً من مغازلة السعودية والدول الخليجية بقصد إخراج علاقات التعاون من السر إلى العلن. وكتب المُعلّق الأمني في «معاريف» يوسي ميلمان: "من الناحية الظاهرية تبدو الهوة كبيرة في

المواقف السياسية بين إسرائيل والسعودية، حيث تعلن الأخيرة أنها لن توافق أبداً على تطوير علاقات علنية ومفتوحة مع إسرائيل قبل توفير حلٍ للنزاع العربي الإسرائيلي". وأضاف: "لكن الأمر لا يمنع، حسب منشورات أجنبية، وجود اتصالات سرية من أنواع مختلفة تتواصل منذ بضع سنوات، وتسارعت في الآونة الاخيرة. في أساسها، توجد هذه الاتصالات في الفكر السعودي، الذي له مصلحة مشتركة مع اسرائيل. والمصلحة المركزية هي الخصومة مع إيران. فالسعودية، مثل اسرائيل، تخاف من إيران، ومن برنامجها النووي المتطور . الذي اوقف حالياً في درجة «حافة النووي» . ومن محاولتها توسيع نفوذها في الشرق الاوسط، إثارة الأقليات، دعمها لمنظمات ارهابية مثل حزب الله وتدخلها في الحرب في سوريا الى جانب نظام الاسد".

وأضاف ميلمان أنه «سبق أن تحدثت منشورات أجنبية عن أن رئيس الوزراء السابق ايهود اولمرت التقى في محادثات مع مسؤولين سعوديين. ونشر أن رؤساء للموساد، بمن فيهم مئير دغان، التقوا مع نظرائهم من السعوديين. وإذا كانت هذه المنشورات صحيحة، فإنه يمكن التقدير بأن رئيسي الموساد اللذين جاءا بعد دغان . تامير باردو ويوسي كوهين . يمكنهما في ظروف معينة أن يواصلا هذه اللقاءات. وأحدٌ لن يسقط من كرسيه إذا تبين بأن نتنياهو ايضاً نال ساعات نوعية مع زعماء سعوديين».

ونقل عن المجلة الفرنسية «انتلجنس اونلاين» مؤخراً ما نشرته من نبأ عن اسرائيل والسعودية بعنوان «التعاون يصبح فنياً». وفي عنوان فرعي، جاء أن «اجهزة الاستخبارات الاسرائيلية والسعودية تعمل على نحو مشترك منذ بضع سنوات. ولكنها قررت مؤخراً الارتباط في المجال الاستخباري الالكتروني ايضاً». وبحسب النبأ، فإن «موظفين كبارا من الاستخبارات العامة طلبوا مؤخراً المساعدة من اسرائيل لتحسين قدراتهم الفنية».

ويقف على رأس جهاز الاستخبارات السعودي الجنرال خالد بن علي حميدان، الذي يتمتع بمكانة وزير في حكومة الرياض. وكان الملك سلمان عيّنه في منصبه قبل سنة ونصف السنة، كجزءٍ من سلسلة تعيينات جديدة للموالين له في مناصب أساسية. وبحسب «انتلجنس أونلاين»، فإن «السعودية معنية أساساً بحلولٍ متطورة في مجال الاعتراض والسابير الاستخبارت، وكذا برفع مستوى قدرات القيادة والتحكم في مراكزها العملياتية».

كما كُتِب هناك ايضاً بأن «التعاون المعلوماتي» بين الدولتين «أصبح رسمياً أكثر في السنوات الأخيرة، ولا سيما في الأشهر الماضية، وذلك بسبب خوف الدولتين من إيران».

وبحسب «انتلجنس أونلاين»، فإن «المهندس في الجانب الاسرائيلي للعلاقات الوثيقة هو تامير باردو، رئيس الموساد السابق». كما كتب بان «وزارة الدفاع الاسرائيلية تسمح لشركات اسرائيلية بعرض عتادٍ على الرياض، ولا سيما في مجال الطائرات غير المأهولة وتكنولوجيا الصواريخ».

ويذكر النبأ الموت في ظروف غامضة في كانون الثاني ٢٠١٥ لمواطن أميركي وصف بأنه «مهندس في شركة البيت للأجهزة الالكترونية»، في أعقابه «خرج التعاون الى النور». وكان ريتشارد كارمر ابن الخمسين عاماً من نيوهمشاير يعمل في «كولسمن»، شركة فرعية اميركية لشركات «إلبيت» الإسرائيلية. وقد توفي في فندق في مدينة تبوك، التي تقع على مسافة نحو ٢٠٠ كيلومتر عن العقبة وايلات. في تبوك، يوجد المطار العسكري السعودي الاقرب الى اسرائيل. وبزعم السلطات السعودية، فان كارمر انتحر، ولكن ابناء عائلته ينفون هذا الادعاء.

وكتب ميلمان أنه علم من المتحدث بلسان شركة «إلبيت» هذا الأسبوع أنه لم يكن لزيارة ووفاة كارمر أي صلة بإسرائيل، وانه كان مرتبطا بمشروع صواريخ «تاو» الذي بدأ قبل أن تشتري «إلبيت» الشركة الأميركية.

كشفت صحيفة هآرتس الإسرائيلية منذ العام ٢٠٠٨ في تقرير لها عن أن الشركات الأمنية الإسرائيلية قامت بأنشطة أمنية واسعة النطاق في بعض الدول الخليجية، وصلت قيمتها لعشرات ملايين الدولارات. وشملت هذه الأنشطة –وفقا للصحيفة– تقديم إرشادات بشأن تفعيل أنظمة أسلحة متطورة، والتزود بالعتاد الاستخباري، وتدريب الجنود المحليين على حماية الحدود، وإحباط عمليات احتجاز الرهائن أو الانقلابات أو محاولات احتلال الأهداف الإستراتيجية كالمنشآت النفطية. واكد ضابط الشاباك السابق ليئور أكرامن أن هذا التعاون الأمني بين إسرائيل والدول العربية موجود منذ سنوات طويلة، سواء عبر شركات خاصة أو عبر الأجهزة الأمنية الإسرائيلية الرسمية، لافتا إلى أن الشركات الإسرائيلية الخاصة تقدم خدمات في مجالات أمنية متعددة،

بدءا من توفير حماية الشخصيات أو حماية رجال الأعمال، إضافة إلى حماية المؤسسات كالمصانع والمؤسسات الحكومية.

أما محلل الشؤون العسكرية في صحيفة "يديعوت أحرونوت" رونين بيرجمان فأشار إلى أن الأمر تطور إلى تعاون استخباراتي بين إسرائيل وعدة دول في الشرق الأوسط، مشددا على أن جزءا كبيرا من النجاحات التي تنسب لجهاز الموساد في السنوات ١٥ الأخيرة من اغتيالات وعمليات تفجير وعمليات تصفية وكافة أنواع المهام نتجت عن التعاون الأمني بين إسرائيل ودول عربية، وفي ما يلي بعض التفاصيل:

مع مرور الوقت، لم تقتصر الخدمات الإسرائيلية على بيع برامج التجسس للحكومات العربية أو حماية الشركات الإسرائيلية لبعض المؤسسات والأهداف الإستراتيجية؛ بل حرص العديد من الدول العربية كمصر والإمارات والسعودية والأردن وإقليم كردستان العراق على إرسال طلاب وضباط مخابرات للتدرب في الأكاديمية الأمنية الإسرائيلية للحماية، لا سيما في مجالات الهاكر وحماية الشخصيات والحدود ومحاربة الإرهاب. وأقر نائب رئيس الأركان الإسرائيلي الأسبق جوزيف إدريان بوجود تعاون أمني رسمي بين إسرائيل ودول عربية، من بينها السعودية، قائلا "يمكن أن نسمي هذا التعاون "التحالف صامت"، ولا يعني ذلك أننا تحالفنا بشكل مفتوح، ولكن هناك تعاونا وتنسيقا وتفاهما في عدة مجالات أمنية، من بينها مكافحة "الإرهاب"ن فمع تنامي دور الشركات الأمنية الإسرائيلية، يبرز دور الوحدة ٨٢٠٠، وهي وحدة الاستخبارات الإسرائيلية المسؤولة عن التجسس الإلكتروني وفك الشفرة وقيادة الحرب الإلكترونية في الجيش الإسرائيلي، حيث يوظف ضباط تلك الوحدة خبراتهم بعد انتهاء خدمتهم العسكرية في تأسيس شركات خاصة بهم أو تولي مناصب عليا في شركات أمن خاصة، لا سيما تلك العاملة في مجالات المراقبة والتنصت، والكثير منهم لا تنقطع صلاتهم بالوحدة، وفق ما أكدته رئيسة هيئة الخصوصية الدولية لارا لاراروك.

وتكمن الخطورة –وفقا لرأي خبراء أمنيين– في أن الشركات الإسرائيلية التي تبيع برامج الحماية والتجسس على الاتصالات للدول العربية، تكون قادرة تقنيا على التجسس والحصول على تلك المعلومات بشكل مباشر، وأكد الخبير في الأمن القومي الإسرائيلي فادي نحاس أن التعاون مع تلك الشركات خطر كبير على الأمن القومي

العربي، لأن الدول التي تشتري هذه الخدمات لا تأخذ بعين الاعتبار، أو لا تهتم، أن هذه الشركات تقوم باختراق أمني لمؤسساتها.

وشدّد على أن هذه الشركات – بدون شك – باب مهم لاختراق الأمن القومي في الدول العربية، التي لا تبنى على مفهوم المؤسسات الأمنية، وإنما تبنى على مفهوم شركات خاصة تخدم مصلحة النظام. وذكرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا، أن شركة أمنية إسرائيلية تسمى "ماكس" تعمل في العديد من دول العالم وتستفيد من الأسواق العربية والإسلامية، وتقدم في الوقت نفسه خدمات للجيش الاسرائيلي في السجون وعلى الحواجز وفي مدينة القدس.

وقالت المنظمة إن شركة ماكس، تأسست عام ١٩٩٦ على يد ضباط سابقين في المؤسسات الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، من أبرزهم المدير التنفيذي للشركة (نعوم شيلر) الذي عمل بالوحدات الخاصة في الجيش الإسرائيلي لمدة ١٢ عاما، و(درور رافي) مدير المعلومات وإدارة المخاطر بالشركة الذي خدم في الجيش الإسرائلي لمدة ٥ سنوات، و(كينون شاحر) مدير العمليات بالشركة والذي خدم في جهاز الشاباك ووزارة الخارجية الاسرائيلية، و(دانييل نيسمان) مدير استخبارات إقليمي في الشركة والذي خدم في وحدة النخبة للإستطلاع لمدة ٣ سنوات ولا يزال ضباط احتياط نشطاء بوحدة الإستطلاع الشمالية، و(إيال بن شاؤول) المدير التنفذي لفرع الشركة في الهند. واضافت أن شركة ماكس، التي يقع مقرها الرئيسي في اسرائيل، افتتحت مع مرور الزمن مقرات لها في افريقيا، وتحديداً في مدينة لاغوس النيجيرية، وفرعاً في أوروبا بمدينة فيتشنزا شمال إيطاليا، كما تنشط في آسيا عبر فروعها في مدينة مومباي الهندية، وتقوم بتجنيد ضباط محليين عملوا في المؤسسات الأمنية والعسكرية وخاصة الذين ينتمون إلى دول الإتحاد الأوروبي لسهولة تنقلهم وتقبلهم في دول العالم وعلى وجه الخصوص في الدول العربية.

وأشارت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا إلى أن شركة ماكس "تستهدف الدول العربية والإسلامية في نشاطها تحت غطاء توفير رحلات آمنه لرجال الأعمال، وتقدّم خرائط ديناميكية لعدد من الدول العربية تبين فيها المواقع الحساسة ومراكز الشرطة والمواقع العسكرية والسفارات وغيرها من الأماكن، ومن بين الدول

العربيـة التـي تركـز عليهـا الشـركة دول الخلـيج العربيـة ومصـر والعـراق وتـونس والمغـرب والجزائـر وليبيـا وفلسطين".

وقالت إن شركة الأمن الاسرائيلية "أعدت دراسة لتقييم عملية إخلاء سياح أميركيين في مصر بالتعاون مع جهات أمنية وعسكرية مصرية مع انطلاق الاحتجاجات فيها، ووظفت خبرتها في عمليات سابقة لإخلاء مئات الوافدين الأجانب إلى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".

ودعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان المسؤولين في العالمين العربي والإسلامي إلى "مراجعة موقفهم من شركة ماكس لكون دولهم ما تزال تسمح لها بالعمل في أراضيها أو تغض الطرف عنها".

وتكشفت معلومات خطيرة عن شركة أمن "إسرائيلية" تحرس العديد من المؤسسات العربية وتقدم الحراس الشخصيين لكثير من المسئولين العرب على مدى الوطن العربي من مراكش للبحرين، وأن شركة "جي فور إس" (G4S) الأمنية التي تنتشر في العالم العربي تساند الاحتلال "الإسرائيلي". ويشار إلى أن هذه الشركة هي المسؤولة عن حماية السجون الإسرائيلية وتزود الإحتلال بأدوات التعذيب، كما أنها متورطة بإنتهاكات واسعة ضد الأسرى الفلسطينيين. وبحسب صحيفة "غلوبس" الإٍسرائيلية المعنية بالشأن الإقتصادي، فإن هذه الشركة تقدم خدمات أمنية في مختلف الدول العربية، كما أن وجودها بالمنطقة زاد بنسبة أكثر من عشرة بالمئة، كما أنها تعمل في مطار دبي الدولي ولها فروع في دول مجلس التعاون.

ويؤكد أحدث تقرير للشركة، كما أفادت صحيفة غلوبس "الإسرائيليّة"، المختصّة بالشؤون الاقتصاديّة، أن الشركة تحقق نموا عضويا ممتازا في الشرق الأوسط. ويضيف التقرير: "تواجه الشركة تحديات بسبب نقص في توريد العمالة وبيئة الأعمال بشكل عام في دبـي، التي أثّـرت على أعـمالنا التجارية في مجال أنظمة الأمن، لكنها نجحت في الفوز بعقود (مثل مطار دبي) وفي تقديم الخدمات الأمنية خلال الأحداث المهمة".

وتكشف المعلومات عن أنّ هذه الشركة تقدم خدمات أمنية في مصر والأردن والمغرب، وخدمات خاصة للمطارات في العراق وكردستان والإمارات العربية المتحدة، وظهرت أدلة قاطعة على دورها في مساندة الاحتلال "الإسرائيلي" غير الشرعي للضفة الغربية، وهو ما يؤكده موقع الشركة 'G4S إسرائيل"' الرسمي على

الإنترنت الذي يؤكد بأنها تعمل في سجون يوجد فيها سجناء أمنيون، اتضح أنهم سجناء سياسيون فلسطينيون، إذ تتحكم هذه الشركة بأنظمة أمن وغرف المراقبة المركزية في سجن (كتسيعوت) بـ٢٢٠٠ سجين سياسي فلسطيني، وسجن (مجيدو) بأكثر من ١٢٠٠ سجين، وسجن (دامون) بأكثر من ٥٠٠ سجين سياسي فلسطيني ومحتجزين غير شرعيين من الضفة الغربية المحتلة، وتركيب أنظمة دفاع على الجدران المحيطة بسجن (عوفر) بالضفة الغربية قرب مستوطنة (غيفاترنيف)، حيث يحتجز ١٥٠٠ سجين سياسي فلسطين. وقد حذّر مسؤولون عرب في مجال الأمن من خطورة شركات الأمن الأجنبية الخاصة في بلدان عربية، ومنها هذه الشركات ذات العلاقة مع "إسرائيل"، مؤكدين أنها تعمل ضمن علاقات متميزة مع الكيان "الإسرائيلي" وتوفر الغطاء لأنشطتها التجسسية، وقالوا إنّها أشبه بكتائب سرية وجواسيس مدربين ومنظمين، حيث تجند جنرالات الجيش "الإسرائيلي" سابقا للعمل في الشركة، كما أن الشركة تحافظ على السرية التامة وتجبر الموظفين الذين يعملون فيها على التوقيع على اتفاق خطى يُمنعون بموجبه من الإفصاح عن طبيعة عملهم أو عن مكانه، وأن الشركة "الإسرائيلية" أقامت فرعا لها في مدينة هرتسليا، شمال تل أبيب، وتعمل تحت طي الكتمان في سويسرا بسبب سياسة الإعفاءات الضريبية المتبعة هناك.

واعترفت صحيفة "يديعوت أحرونوت" ضمنا في تقرير نشرته مؤخرا بعمل شركة أمن إسرائيلية في بعض دول الخليج لتدريب وتأهيل مقاتلين وحراس لآبار النفط ومواقع حساسة أمنيّا، ونشرت الصحيفة صورا لمدربين "إسرائيليين" تحت أسماء أوروبية وغربية مستعارة، خشية انكشاف هويتهم "الإسرائيلية" وتعريض حياتهم للخطر.

وقالت الصحيفة إنّ المدربين هم من خريجي الوحدات القتالية فى جهاز الأمن العام (شاباك) ووحدات النخبة القتالية في الجيش "الإسرائيلي" وتبلغ أعمارهم حوالى الـ٢٥ عاما. وذكرت الصحيفة أن المدربين يصلون إلى إحدى دول الخليج العربية من مطار بن غوريون في اللد مرورا بعمان أو أنطاليا، لافتة إلى أن عمل الشركة كان بمعرفة ومصادقة وزارة الأمن "الإسرائيلية"، وأنه تم إنهاء هذا التعاقد مع الشركة "الإسرائيلية" نهاية العام الماضي في ظل انتقادات شديدة لها، خشية من أدوار تجسسية لها، فيما قالت صحيفة 'كالكاليست' الاقتصادية "الإسرائيلية" ان حجم الأعمال التي تنفذها الشركة في الدول العربية وفي دول أخرى في العالم بلغ

في عام واحد (عام ٢٠٠٩) حوالى سبعة مليارات دولار. وطالبت ١٤ هيأة ومنظمة حقوقية مغربية مؤخرا بطرد هذه الشركة (G4S) الإسرائيلية" من المغرب. ويُعتقَد أنّها ثاني أكبر شركة خاصة عالميا، بعد شركة (والمارت)، وهي تتولى مسؤولية الأمن في أكثر من ١٥٠ مطارا في العالم، ويتولى عناصرها وظيفة رجال شرطة في بريطانيا، وهي شركة الخدمات الأمنية الأساسية في أولمبياد لندن عام ٢٠١٢، ولها عمليات في المنطقة العربية تتجاوز قيمتها ٤١٠ ملايين دولار يعمل بها ٥٠ ألف موظف. وتكشف وسائل الاعلام تباعاً حجم التعاون الوثيق بين سلطات أبوظبي وأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية أو الشركات الرقمية التابعة لها، بَيد أن هذا التعاون انتقل مؤخراً إلى السعودية بعد تصدُّر ولي العهد، محمد بن سلمان، المشهد السياسي بالمملكة واتباعه سياسة مقاربة لولي عهد أبوظبي محمد بن زايد في "قمع" معارضي سياساته داخلياً وخارجياً، حسبما تصف تقارير متعددة. والتعاون بين أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية والسلطات الأمنية في أبوظبي كان يدار من خلف الكواليس قبل سنوات عديدة، لكن التقارير الدولية والتسريبات التي ظهرت خلال العامين الماضيين، كشفت حجم الترابط العضوي بين أجهزة الأمن لدى الطرفين، حيث وصل هذا الترابط إلى السعودية مؤخراً، بعد رفضه من حكوماتها السابقة.

في هذا السياق أكد موقع "تايمز أوف إسرائيل" العبري الأربعاء (٣ تشرين الاول ٢٠١٨)، أن السلطات السعودية استخدمت تكنولوجيا قرصنة إسرائيلية، للتجسس على نشطاء ومعارضين سياسيين بالخارج، في ظل محاكمات سرية وانتهاكات حقوقية تمارسها سلطات المملكة بحق معارضين ومعتقلي رأي، تعرضت الرياض لانتقادات دولية واسعة بسببها. وذكر الموقع العبري أن مجموعة "NSO" الإسرائيلية، التي تتخذ من الأراضي المحتلة مقراً لها وتقع على ساحل البحر المتوسط شمالي "تل أبيب"، طوَّرت برنامج "بيغاسوس" الخاص بالتجسس، وهو برنامج يحوِّل الهواتف الذكية إلى أجهزة تنصُّت. وأكدت شركة "سيتيزن لاب" – مقرها تورونتو الكندية – أنها على ثقة كاملة باستخدام التكنولوجيا الإسرائيلية في "التجسس على عمر عبد العزيز (٢٧ عاماً)"، وهو معارض سعودي طلب اللجوء في كندا، وناشط على مواقع التواصل الاجتماعي ويحظى بشعبية واسعة داخل كندا وخارجها. والمجموعة الإسرائيلية المنتِجة للبرنامج الرقمي قالت إنها اشترطت على عملائها استخدام منتجاتها في مكافحة الجريمة والإرهاب فقط، ونفت أي مسؤولية عن انتهاك الحقوق المدنية من جهة

الحكومات باستخدام برامجها، وذلك بعدما كشفت تقارير صحفية أن أبوظبي استدرجت الحقوقي أحمد منصور، واعتقلته خارج البلاد في ٢٠ آذار ٢٠١٧، عن طريق البرنامج نفسه، ولم يُعرف عنه أي خبر لحد الآن.

وجاء نشر الصحف العبرية عن حجم التعاون بين "إسرائيل" والمملكة العربية السعودية، بعد أن كشفت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية، الجمعة (٣١ آب ٢٠١٨)، عن محاولة الإمارات التجسّس على هاتف أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني وأمير سعودي وعدد من المعارضين السعوديين عن طريق الشركة الإسرائيلية نفسها.

وقالت الصحيفة، بحسب رسائل بريد إلكتروني مسرّبة في قضيتين ضد "إن إس أو–NSO"، الشركة المصنّعة لبرامج المراقبة التي استعانت بها أبوظبي، إن مسؤولين بالإمارات طلبوا تسجيل مكالمات أمير قطر الهاتفية، بالإضافة إلى تسجيل مكالمات الأمير متعب بن عبد الله، قائد الحرس الوطني السعودي سابقاً.

وأضافت الصحيفة الأمريكية أن قادة الإمارات يستخدمون برامج التجسس الإسرائيلية منذ أكثر من عام، حيث حوّلوا الهواتف الذكية للمعارضين داخلياً أو المنافسين خارجياً إلى أجهزة مراقبة، وهو ما أكدته مجلة "فورين بوليسي" الأمريكية في تحقيق مطوَّل نشرته يوم ٢١ كانون الاول ٢٠١٧، عن وكالة التجسس الإماراتية التي تُدعى "الأكاديمية"، حيث ذكرت المجلة أن أبوظبي أنشأت موقعاً أطلِق عليه "الأكاديمية"؛ لإدارة المجندين الإماراتيين وتدريبهم، على بُعد ٣٠ دقيقة من العاصمة.

صحيفة "نيويورك تايمز" أكدت أن الإمارات دفعت أموالاً طائلة لمسؤولين سابقين في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA)؛ لمساعدتها على بناء إمبراطورية تجسس في منطقة الخليج، فضلاً عن التعاون مع شركة تجسس إسرائيلية للإسهام في بناء منظومة مراقَبة مدنية. ومن الشركات الأمنية الإسرائيلية التي تعاقدت معها أبوظبي "إيشيا غلوبال تكنولوجي" (AGT) الدولية، وهدفها إقامة شبكة مراقبة مدنية فريدة من نوعها على مستوى العالم في الإمارات، من شأنها أن تُخضع كل شخص للرصد والرقابة من اللحظة التي يغادر فيها عتبة منزله إلى اللحظة التي يعود فيها، وتأمين حماية مرافق النفط والغاز في الدولة، بحسب مصادر مطلعة على

عمليات الشركة قالت لـ"ميدل إيست آي". في هذا السياق قالت مُراسلة موقع (المصدر) الإسرائيليّ ، ياردين ليخترمان، إنّ غطاءً كبيرًا من السرية يُلقي بظلاله على العلاقات التجارية بين شركاتٍ إسرائيليّةٍ وشركاتٍ عربيّةٍ، وهناك سبب جيد لذلك، فرغم أن الحديث يدور عن علاقات تجارية فقط، إلا أن الشك تجاه الإسرائيليين كبير. يكشف مدير عام شركة "عرب ماركت" إليران ملول عن نشاط شركته الواسع، الذي ينجح غالبًا بفضل السرية تحديدًا. وبحسبها، يرتكز نشاط ملول في التجارة مع شركات مجلس التعاون الخليجيّ، بالإضافة إلى الأردن ومصر. وفق أقواله، تُعقد التجارة مع الدول العربيّة تحت غطاء ثقيل من السرية، حتى أنّ الحكومة الإسرائيلية ليس لديها معطيات دقيقة حول حجمها. بالنسبة لمجالات التجارة بين الإسرائيليين والعرب، وفق أقوال ملول، تُجرى التجارة في مجال التكنولوجيا والمواد الصناعية الخام، إضافة إلى مجالاتٍ سريّةٍ أخرى. لم يكن هذا السؤال هو الوحيد الذي حظي بإجابة قصيرة، فلم يحظَ أيضا السؤال: كيف بدأت أعماله التجارية مع العالَم العربي؟ بإجابةٍ موسعةٍ، بل تضمنت العبارة عن طريق تناقل "الأخبار بين الأشخاص".

لمزيدٍ من الدهشة، بحسب تشديد الموقع، فإنّ العرب هم الذين يتوجهون ويبادرون أكثر. بالمُقابل، يتغلب الخوف على حب الاستطلاع لدى الإسرائيليين. وبما أنّ ملول يعمل في هذا المجال منذ ٨ أعوام، يتعرض في أحيان كثيرة إلى صعوبة في عقد صفقات بسبب الشكوك طويلة السنوات بين الإسرائيليين والعرب. فمن جهة، هناك شركات إسرائيلية منتجاتها ملائمة للبيع في الدول العربية، ولكنها ليست مستعدة لإرسال عمالها إلى هذه الدول، ومن جهة أخرى، هناك شركات إسرائيلية نجحت بـ "التمتع" بالتجارة مع العالم العربيّ، وباتت ترغب في عقد المزيد من الصفقات معه.

وتابع: تؤثر الأحداث الدبلوماسيّة والأزمات السياسيّة في نشاطات المجتمَع، ولكن ملول يقول إنّ هذا يؤثر بشكلٍ أساسيٍّ في الصفقات الجديدة، لكنها لا تؤثر في الصفقات الجارية، موضحًا أنّه رغم عدم الاستقرار السياسيّ في الشرق الأوسط، فإنّ حجم نشاط شركته آخذ بالازدياد سنويًا، وأضاف: "نتابع عملنا التجاري أثناء الأزمات أيضًا، فمنذ البداية نعرف أننا نعمل في مجال معقّد وحساس، لذلك نحن مستعدون لكل السيناريوهات".

وشدّدّ الموقع على أنّ ملول يُحافظ جدًا على خصوصية زبائنه طيلة المحادثة وعلى عدم الكشف عن تفاصيل قد تعرضهم للخطر، وقد منحت له هذه السرية شهرة جيدة في الدول العربية، هناك حالات كان في وسعنا توفير مبالغ مالية تصل إلى عشرات تكاليف الإنتاج على مصنع عربي باستخدام التكنولوجية الإسرائيلية، ولكن رجل الأعمال العربي يتساءل "ما الفائدة من توفير أربعة ملايين دولار، إذا بدأ الزبائن بمقاطعة منتجاتي والتشهير بسمعتي بعد صفقة كهذه؟". إحدى المهام الخاصة بشركتنا "عرب ماركت" هي ضمان السرية حول عقد الصفقة، "هذا هو السبب في أنكم لم تسمعوا عن شركتنا حتى يومنا هذا".

وهناك أفضلية لدى الإسرائيليين مقارنة بالأوروبيين، وهي القرب الجغرافي بين إسرائيل ودول الخليج، وبحسبه، تصل البضاعة التي تخرج من إسرائيل خلال عشرة أيام تقريبًا إلى كل مكان في الشرق الأوسط. بالمقابل، إذا اشترت إحدى الدول العربية بضاعة من أوروبا فإنّ وصول البضاعة إليها قد يستغرق شهرًا حتى شهر ونصف.

وقالت المُراسلة إنّه أثناء المقابلة سألته إذا كانت اتفاقيات السلام المستقبلية بين إسرائيل والدول العربية ستلغي الحاجة إلى خدمات شركته، ردّ: لسنا بحاجة إلى اتفاقية سلام للعمل، ولكنها لن تؤثر في مصالحنا التجارية، بل على العكس. سنواصل نشاطنا على أي حال، حتى وإنْ أغلِقت غدًا المعابر الحدودية، بحسب قوله.

شركة إسرائيليّة أمنيّة تعمل في حراسة آبار النفط في الخليج ربحت في السنة قبل الأخيرة مبلغ ٧ مليارات دولار. وكان محلل الشؤون الأمنيّة والعسكريّة يوسي ميلمان، وهو من أكثر المقربين للمنظومة الأمنية في تل أبيب كشف النقاب عن أنّ شركة "Asia Global Technology (AGT)" السويسرية، التي يديرها رجل الأعمال الإسرائيلي – الأمريكي ماتي كوخافي، فازت بعقد بملايين الدولارات، لبناء مشاريع للحفاظ على الأمن الداخلي في دولة الإمارات. وأضاف أنّ قائد سلاح الجو الإسرائيليّ الأسبق، إيتان بن إلياهو، كان يعمل في الشركة، التي تقوم بتشغيل كبار القادة السابقين في الشاباك الإسرائيليّ، وفي شعبة الاستخبارات العسكريّة بالجيش الإسرائيليّ (أمان).

كما كشفت معلومات خطيرة عن شركة أمن إسرائيليّة تحرس العديد من المؤسسات العربيّة وتُقدّم الحراس الشخصيين لكثير من المسؤولين العرب، وأنّ شركة (G4S) الأمنية التي تنتشر في العالم العربي تساند الاحتلال الإسرائيليّ.

واعترفت صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية، ضمنًا، في تقرير نشرته مؤخرًا، بعمل شركة أمنٍ إسرائيليّةٍ في الإمارات لتدريب وتأهيل مقاتلين وحراس لآبار النفط ومواقع حساسة أمنيًّا، ونشرت الصحيفة صورًا لمدربين إسرائيليين تحت أسماء أوروبيّة وغربيّة مستعارة، خشية انكشاف هويتهم الإسرائيليّة وتعريض حياتهم للخطر.

وبحسب صحيفة "رأي اليوم"، التي ترجمت التقرير الإسرائيلي، فقد بات موقع "المصدر" مرسالاً غيرُ رسميٍّ لوزارة الخارجيّة في تل أبيب لتمرير الرسائل السياسيّة، الاقتصاديّة، الاجتماعيّة وغيرها إلى الوطن العربيّ.

فهذا الموقع، المُقرّب جدًا من خارجيّة الدولة العبريّة، يقوم تباعًا بنشر أخبارٍ باللغة العربيّة تتعلّق بالعلاقات بين إسرائيل وبين دولٍ عربيّةٍ لا تُقيم علاقاتٍ دبلوماسيّةٍ علنيّةٍ مع تل أبيب، والهدف من وراء هذا النشر هو كيّ الوعي العربيّ واستدخال الهزيمة، والتأكيد مرّة تلو الأخرى على تفوّق إسرائيل في جميع المجالات على الدول العربيّة، بحسب "رأي اليوم".

والطامة الكبرى تقول "الصحيفة العربية" أنّ الدول العربيّة المقصودة تلتزم صمت أهل الكهف، ولا تنبّس ببنت شفة حول النشر، ربمّا لأنّ بعضه تعوزه الصحة والدقة.

٣ – إشاعة ثقافة التجسس:

في شباط عام ٢٠١١، أعلنت حكومة أبوظبي عن مشروع مهم للشراكة الثلاثية ما بين "AIS" (أدفانسد إنتيغرال سيستيمز) و"ATS" (أدفانستد تيكنيكال سليوشينز) و"AGT" (إيشيا غلوبال تكنولوجي)، اشتمل على ثلاث صفقات بقيمة ٦٠٠ مليون دولار، لتزويد "أجهزة الأمن المحلية بحلول كاملة وشاملة تتضمن مختلف أنوع المجسات التي تلتقي كلها في نظام سيطرة وتحكُّم واحد". وتشترك المؤسستان الإماراتيتان "AIS"

و"ATS" في استخدام المكتب نفسه الواقع بالطابق الـ٢٣ من بناية "سكاي تاور" في جزيرة الريم داخل أبوظبي. وذكر مصدر مقرب من الشركات الثلاث ذات العلاقة، لـ"ميدل إيست آي"، أن "AGT" الإسرائيلية الأمنية تدير عملياتها في الإمارات انطلاقاً من مكاتب مؤسسة "AIS". وتشترك مع الشركتين الإماراتيتين في المشروع، الذي يُعرف باسم "فالكون آي"، وهو مبادرة للمراقبة والتجسس في الإمارات كافة، أقرها ولي عهد أبوظبي محمد بن زايد، الذي يملك جيشاً خاصاً سرياً من المرتزقة أسَّسته له شركة "بلاك ووتر" الأمنية الخاصة. ومن ناحية أخرى يواجه الأمريكيون قيوداً على نوع التدريب العسكري والاستخباراتي الذي يُسمح لهم بتوفيره في الخارج؛ بسبب القواعد الصارمة على تصدير هذا النوع من التدريب، كما يخاطر من يهرب من تلك الأنظمة بالملاحقة القضائية، إلا أن دولة الاحتلال فتحت الباب قبل نحو ٨ سنوات، على مصراعيه أمام الإمارات ومؤخراً على السعودية؛ لكونهما تتفقان معها في عدة سياسات، أبرزها العداء المعلن لإيران وحركتي المقاومة حماس وحزب الله.

في مطلع شهر آذار من عام ٢٠١٨، أعلنت شركة "دارك مارتر" الأمريكية–الإماراتية أنها تعتزم التوسع في تأسيس فروع لها بالعديد من دول المنطقة، لا سيما المملكة العربية السعودية، قبل نهاية العام. وشركة "دارك مارتر" الأمريكية (تابعة للحكومة الإماراتية، متخصصة في الأمن السيبراني والمعلومات الاستخباراتية، ومديرها التنفيذي هو رجل الأعمال الإماراتي فيصل البناي) شريك لشركة "فيرنت سيستمز"، وهي شركة أمنية تقع في نيويورك، يعمل لديها نحو ٢٨٠٠ موظف، نصفهم يقيم في إسرائيل، ما دعا متحدثاً باسم منظمة الخصوصية الدولية للقول: إن "نشاط الشركة وخطط المراقبة في دولة الإمارات مخيفان للغاية"، بحسب ما يذكره موقع "ميدل إيست آي". وقال "البناي"، المؤسس والعضو المنتدب للشركة، في تصريحات للصحفيين، يوم ٧ آذار ٢٠١٨، إن شركته ستركز على التوسع في السعودية، على أن تفتتح أول أفرعها قبل نهاية العام ٢٠١٨ ، مشيراً إلى أن إجمالي عقود الشركة زاد بأكثر من الضعف في عام ٢٠١٧، ليصل إلى ١,٦٥ مليار درهم إماراتي (٤٥٢ مليون دولار)، في حين وصلت عقود مبيعاتها إلى ١,٤٦ مليار درهم (٣٩٨ مليون دولار)، متوقعاً استمرار نمو حجم أعمال الشركة وعقودها بالوتيرة نفسها في الأعوام المقبلة. واعتبر "البناي" أنَّ تزايُد جرائم القرصنة في الآونة الأخيرة كان الدافع الرئيسي لاهتمام الشركة بتطوير حلول أمنية إماراتية، مشيراً إلى

أن الشركة تقدم أنواعاً مختلفة من المنتجات، ومنها أنظمة الاتصالات الآمنة والبنية التحتية للمفاتيح العامة ونُظم تحليل البيانات الكبيرة. وتُعيد تصريحات المسؤول الإماراتي إلى الأذهان ما كشفته مجلة "فورين بوليسي" الأمريكية قبل نهاية عام ٢٠١٧، عن جهود كبيرة يبذلها المسؤولون في الولايات المتحدة، الذين كان لهم دور بارز في زرع أجهزة التجسس وبناء عمليات الاستخبارات الإماراتية، بهدف تقديم برنامج تدريبي استخباراتي مماثل إلى السعودية، حيث كان هذا البرنامج متوقفاً منذ سنوات.

تُعَد شركة "NSO" من أشهر مؤسِّسي برامج مراقبة الهواتف الذكية مؤخراً، حيث تعمل هذه التقنيات عن طريق إرسال رسائل نصية إلى الهاتف المستهدَف، ليتحول لأداة مراقَبة تستغلها الإمارات، وتتحدث الشركة عن عدم مسؤوليتها عن إساءة استخدام الحكومات خدماتها، وذلك في محاولة لتضليل الرأي العام العالمي وسعياً للدفاع عن نفسها أمام المساءلات القانونية مستقبلاً. وتتم عملية التجسس عن طريق برنامج اسمه "بيغاسوس"، وهو برنامج إسرائيلي متطور جداً تستخدمه الإمارات للتجسس على شخصيات معارِضة، ويتيح لهذه الحكومات – بعد شرائه بملايين الدولارات– تسجيل الاتصالات، والتجسس على رسائل المستهدَفين ومحادثاتهم من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، ومنها "فايبر" و"واتساب"، فضلاً عن قراءة البريد الإلكتروني. كما يتضمن البرنامج خاصية "التحكم عن بُعد" ومنها تشغيل الكاميرا وبرنامج "مايكروسوفت" وغيرهما، بحسب ما تذكره صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية.

في الإمارات، تستخدم الشركة لغة عربية مخصصة للمنطقة الخليجية، وتبدأ عملية المراقبة بإرسال نص بالرسائل، قد يكون تهنئة أو دعوات من قبيل "رمضان مبارك" أو "خصومات لا تصدَّق" أو "كيف تحافظ على إطارات سيارتك من الانفجار؟"، حيث أشارت "نيويورك تايمز" قبل عام، إلى أن برامج التجسس التي تنتجها شركة "NSO" الإسرائيلية تستخدمها بعض الحكومات لملاحقة معارضي سياساتها.

في المكسيك، باعت شركة "NSO" تكنولوجيا المراقبة إلى الحكومة المكسيكية شرط استخدامها في ملاحقة المجرمين والإرهابيين حصراً، إلا أن السلطات المحلية استهدفت بهذه التكنولوجيا أبرز المحامين والناشطين في مجال حقوق الإنسان والصحفيين، فضلاً عن نشطاء مكافحة الفساد، وفتحت المكسيك تحقيقاً فيدرالياً، ورغم مرور عام لم تظهر أي نتائج واضحة.

واستخدمت حكومة بنما برامج "NSO" للتجسس على المنافسين السياسيين والنقاد والمعارضين، وفقاً لما ذكرته وثائق المحكمة في قضية رُفعت بالمحاكم المحلية.

وبحسب "نيويورك تايمز"، رفع مواطنون دعاوى قضائية في "إسرائيل" وقبرص، منهم صحفيون ونشطاء مكسيكيون، على الشركة، المتهمة بأنشطة تجسس غير قانونية، منها ما يتعلق بتطوير تقنيات مراقبة حديثة وبيعها لحكومات مقابل مئات الملايين من الدولارات، في حين تؤكد منظمات حقوق الإنسان أهمية المراقبة الواسعة لهذه الممارسات؛ للحيلولة دون إساءة استخدامها. وتُلقي فضائح الشركة المتتالية الضوء على خيوط المؤامرات السياسية التي تدبرها "إسرائيل" بالتعاون مع دول خليجية مثل السعودية والإمارات، وإساءة استخدام التكنولوجيا الحديثة للنيل من الخصوم. ورغم أن الدولتين لا تعترفان بـ"إسرائيل" رسمياً، فإن حجم التقارير المنشورة مؤخراً، يكشف عمق التعاون معها وتشكيل التحالفات الأمنية والعسكرية والاستخباراتية من خلف الكواليس. وتجاوزت رسوم ترخيصِ عقدٍ، وقَّعته الإمارات مع "إسرائيل" في آب عام ٢٠١٣، ما قيمته ١٨ مليون دولار، بهدف تحديث أبوظبي هذا النظام قبل عام، بقيمة بلغت نحو ١١ مليون دولار، وحصلت عليه بوساطة شركة مقرها قبرص. وبسبب تناقض وجهات النظر بين قطر والإمارات حول انقلاب عبد الفتاح السيسي على محمد مرسي أول رئيس مصري منتخب في مصر عام ٢٠١٣، تصاعد التوتر الصامت بين البلدين، لتصل ذروته في أثناء عملية قرصنة وكالة الأنباء القطرية صيف عام ٢٠١٧، وبث دولة الإمارات تصريحات مفبركة نسبتها إلى أمير قطر، من خلال برامج التجسس الإسرائيلية، وفق ما كشفته نتائج التحقيقات التي شاركت فيها بعض الدول، منها بريطانيا وأمريكا.

وفتحت عمليات التجسس والتعاون الإسرائيلي–الإماراتي الأنظار على دور أبوظبي في نقل هذه التكنولوجيا إلى السعودية، لأداء دور يشبه إلى حد بعيد ما تقوم به الإمارات من استهداف الإصلاحيين والمعارضين وتيارات الإسلام السياسي التي تطالب بإصلاح أنظمة الحكومات. حيث طلبت الإمارات من الشركة الإسرائيلية اعتراض مكالمات هاتفية للأمير متعب بن عبد الله، وزير الحرس الوطني السعودي السابق، الذي كان يُعتبر منافساً قوياً لولي العهد محمد بن سلمان على تولي سدة العرش، ويحظى بقبول واسع لدى المؤسسات الأمنية، لينتج عن هذا التعاون بين محمد بن زايد وبن سلمان الإطاحة بالأمير متعب. ومن بين

الشخصيات التي ساعدت الإمارات السلطات السعودية في اعتراض المكالمات الهاتفية لها، سعد الحريري رئيس الوزراء اللبناني، وذلك لإجباره على تقديم استقالته، التي تراجع عنها لاحقاً بعد تدخُّل من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. وبعد فرض الإمارات والسعودية حصاراً على قطر في حزيران ٢٠١٧، أكدت الرسائل المسربة أن أبوظبي استهدفت هواتف نحو ١٥٩ من أفراد العائلة الحاكمة في قطر والعديد من المسؤولين القطريين. وبالإضافة إلى التجسس على مؤسسات دولية وحقوقية وسفارات أجنبية في الإمارات، كشفت مؤسسة "سكاي لاين" الدولية، في تقرير نُشر مطلع آب ٢٠١٨، أنها وثَّقت عدداً من محاولات التجسُّس، التي نفذتها الرياض وأبوظبي، على موظفي منظمة العفو الدولية، ونشطاء بمنظمات حقوقية تعمل بمنطقة الخليج العربي. ونددت المؤسسة، التي تتخذ من استوكهولم مقراً لها، لاحقاً، بتعرُّض منظمة العفو وموظفي مؤسسات أخرى لمحاولات تجسس من حكومات دول خليجية، على خلفية أنشطة تلك المؤسسات ومواقفها، فيما يتعلق برصد وفضح انتهاكات واسعة ترتكبها هاتان الدولتان.

وكشفت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية الجمعة ٣١ آب٢٠١٨ وثائق سرية حول استخدام دولة الإمارات العربية المتحدة لتكنولوجيا إسرائيلية في التجسس على أمير قطر وسياسيين نافذين في الخليج والشرق الأوسط والعالم منذ عام ٢٠١٤. ويتعلق الأمر بشركة NSO Group الإسرائيلية المتخصصة بأمن المعلومات ومقرها مدينة هرتسليا والتي تقع اليوم في قلب دعوى قضائية مزدوجة تتهمها بالمشاركة في عمليات تجسس غير قانوني لصالح حكام الإمارات بعد أن تم تسريب رسائل بريد إلكتروني قدمت للقضاء في كل من إسرائيل وقبرص الخميس ٣٠ آب ٢٠١٨.

وقالت "نيويورك تايمز" إن الإمارات ورغم أنها لا تعترف رسمياً بدولة إسرائيل لديها "تحالف متنام خلف الكواليس" مع الدولة العبرية وتشير الدعوى القضائية إلى أن مجموعة NSO والشركات التابعة لم تكن لتتمكن من بيع تكنولوجيا التجسس إلى الإمارة الخليجية دون موافقة وزارة الدفاع الإسرائيلية.

وتظهر رسائل البريد الإلكتروني المسربة بحسب الصحيفة أن أبوظبي وقعت عقداً لترخيص برنامج الشركة للمراقبة في آب ٢٠١٣. وبعد عام ونصف، طلبت إحدى الشركات البريطانية التابعة للمجموعة من عميلها الإماراتي تقديم دفعة سادسة بقيمة ٣ ملايين دولار بموجب العقد الأصلي مما يشير إلى أن إجمالي رسوم

الترخيص لا يقل عن ١٨ مليون دولار خلال تلك الفترة. وفي عام ٢٠١٧، باعت شركة أخرى تابعة للمجموعة مقرها قبرص تحديثاً للبرنامج بتكلفة ١١ مليون دولار على أربع دفعات، وفقاً للفواتير المسربة التي استند إليها تقرير الصحيفة.

وبرز النزاع الخليجي بين قطر من جهة والإمارات والسعودية من جهة أخرى مع وصول الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى السلطة، وتراوحت المواجهة بينهما بين قطع العلاقات الدبلوماسية والحرب الإعلامية وصولاً إلى "التجسس المعلوماتي" المتبادل.

في آذار ٢٠١٨، تمكن قراصنة معلومات من سرقة رسائل البريد الإلكتروني للسفير الإماراتي في واشنطن يوسف العتيبة ورجل أعمال جمهوري أمريكي تربطه علاقات وثيقة بالإمارات يدعى إليوت براودي. في حزيران من العام نفسه، قام قراصنة بالاستيلاء على الموقع الإلكتروني لوكالة الأخبار القطرية لفترة وجيزة ونشروا عبره تقريراً كاذباً حول خطاب مفترض لأمير قطر، ثم تم تسريب رسائل بريد إلكتروني قطرية تكشف تفاصيل لمفاوضات تقودها قطر بشأن إطلاق سراح أحد أفراد الأسرة الحاكمة الذي اختطف في العراق بينما كان يقوم برحلة صيد.

في شهر آب ٢٠١٨، قالت منظمة العفو الدولية إن أحد موظفيها العاملين في المملكة العربية السعودية استُهدف كذلك ببرامج تجسس يبدو أنها مرتبطة بمجموعة NSO بينما قالت الشركة إنها لا تتحمل مسؤولية استخدام عملائها لبرامج التجسس الخاصة بها وتعهدت "بالتحقيق في القضية واتخاذ الإجراءات المناسبة". وتابعت "نيويورك تايمز" إن الرسائل الالكترونية المستخدمة في الدعاوى القضائية الجديدة يمكن أن تكون قد سربت باستخدام القرصنة المعلوماتية وقدمها، بحسب محامين منخرطين في القضية، صحفي قطري لم يكشف عن كيفية حصوله عليها. ويأتي على رأس قائمة المستهدفين من حملة التجسس الإماراتية المفترضة بحسب ما نقلته الصحيفة عن الرسائل، أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني الذي حاول الإماراتيون اعتراض مكالماته الهاتفية منذ عام ٢٠١٤. وفي الخليج، يبدو أن الإمارات طلبت من المجموعة الإسرائيلية اعتراض مكالمات الأمير السعودي ووزير الحرس الوطني آنذاك متعب بن عبد الله بن عبد العزيز الذي كان يعتبر منافساً محتملاً لمحمد بن سلمان على ولاية العرش. ودائماً وفق البريد الإلكتروني، كما قالت الصحيفة الأمريكية، فقد

طلب الإماراتيون أيضاً اعتراض المكالمات الهاتفية التي قام بها رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري والذي قالت معلومات إنه احتجز في الرياض عام ٢٠١٧ وأجبر على إعلان استقالته التي ألغيت في وقت لاحق.

يظهر أيضاً في القائمة اسم الصحافي السعودي عبد العزيز الخميس الذي استقال في عام ٢٠١٤ من منصبه كرئيس تحرير لصحيفة العرب اللندنية، والذي أكد لـ"نيويورك تايمز" إجراءه للمكالمات الهاتفية التي يشتبه في أنها كانت تحت المراقبة التي وصفها بـ"الغريبة جداً" رغم أنها متوقعة. وفي ٥ حزيران ٢٠١٧، فرضت الإمارات والسعودية حصاراً على قطر في محاولة لعزلها فيما يعرف اليوم باسم "الأزمة الخليجية". بعد عشرة أيام، أشار بريد إلكتروني أرسله مسؤول قطري تم التعريف عنه باعتباره مساعداً لرئيس جهاز أمن الدولة خالد بن محمد بن زايد آل نهيان ويتحدث عن استهداف هواتف ١٥٩ عضواً في العائلة الحاكمة القطرية بينهم مسؤولون ببرامج تجسس. وتم رفع الدعاوى القضائية في كل من إسرائيل وقبرص من قبل مواطن قطري وصحفيين ونشطاء من المكسيك استهدفهم كلهم برنامج التجسس التابعة للشركة. ففي المكسيك، باعت المجموعة تكنولوجيا مراقبة إلى الحكومة بشرط أن تستخدم فقط ضد المجرمين والإرهابيين. إلا أن بعض أبرز محامي حقوق الإنسان في البلاد وصحفيين ونشطاء مكافحة الفساد استهدفوا بالفعل. حكومة بنما أيضاً اشترت برامج تجسس من الشركة واستخدمها الرئيس في ذلك الوقت للتجسس على منافسيه السياسيين ونقاده وفقاً لوثائق المحكمة في قضية رفعت هناك بحسب "نيويورك تايمز".

تعمل التقنية المستخدمة في التجسس على إرسال رسائل نصية إلى الهاتف الذكي الخاص بالهدف ويتم تنصيب برنامج تجسس يعرف باسم Pegasus على الهاتف بمجرد النقر على الرسالة مما يمكن المتجسس من مراقبة المكالمات الهاتفية ورسائل البريد الإلكتروني ووجهات الاتصال وحتى محادثات الفيديو. وبحسب الرسائل المسربة، فإن الرسائل النصية التي كانت الإمارات ترسلها إلى خصومها في الخليج تتضمن عبارات مثل "رمضان قريب – خصومات لا تصدق" أو "حافظ على إطارات سيارتك من الانفجار في الحرارة".

وبحسب الصحيفة الأمريكية، فإن الدعاوى القضائية الجديدة تلقي ضوءاً على "المؤامرات السياسية التي تورطت فيها إسرائيل وممالك الخليج التي تحولت بشكل متزايد إلى القرصنة المعلوماتية كسلاح مفضل ضد بعضها البعض".

من جهة اخرى حذّر الخبير الأمني العراقي د. معتز محي عبد الحميد من خطورة الشركات الامنية غير المرخصة على الوضع الأمني. وقال عبد الحميد لـ(المراقب العراقي): «على وزارة الداخلية متابعة الشركات الأمنية وان تدقق في منح الموافقة للشركات الأمنية المحلية والاجنبية»، وأضاف: "يجب أن توضع قيود على الأجانب من جهة مدة الاقامة ونوع الأسلحة المستخدمة والسيارات وأرقامها وموديلاتها"، موضحاً أن هذه الاجراءات تتبع العمل الاستخباري الدقيق، وهذا الانفلات يجعلها لا تتقيد بالقوانين العراقية، وهذا خطر على الأمن الوطني وسبب في انتشار جرائم الخطف والقتل وتهريب الاسلحة وعمليات التجسس على القيادات الامنية. وتابع عبد الحميد: «من حق هذه الشركات التجول في أية منطقة بحجة أن لديها سمة دخول ومجازة»، وبيّن ان «الامريكان يستخدمون هذه الشركات لاستباحة الوضع الامني»، مؤكداً أن «هذه الشركات منتشرة غربي الأنبار ولا أستبعد أن تتجاهل القوانين العراقية بحجة حماية الرعايا الامريكان». ولفت عبد الحميد إلى أن الشركة أمريكية ولكن عناصرها وإدارتها اسرائيلية، وهذا العمل يجب أن يفهم من جانب السيادة العراقية. وكانت لجنة الأمن والدفاع النيابية قد أعلنت أمس الأول عن عزمها رفع توصية إلى الحكومة ومناقشة عمالة الشركات الأمنية في العراق بغية مراقبة عملها ومعرفة ارتباطاتها الخارجية. وقال عضو اللجنة عباس الاسماعيلي: «هناك شركات أمنية عديدة تعمل بالعراق توفر الحمايات لشخصيات سياسية وشركات ومصارف، تحركاتها غير معروفة فضلا عن مصادر تمويلها وارتباطاتها». وأضاف: «اللجنة بصدد فتح ملفات عمل تلك الشركات المشبوهة في العراق خلال الاجتماعات المقبلة ودراسة وجودها وتحركاتها»، مشيراً إلى أن اللجنة سترفع توصية إلى الحكومة والوزارات الأمنية لمراقبة عمل وتحركات وارتباطات تلك الشركات الأمنية. ولفت إلى أن اللجنة ستعمل على تنظيم عمل الشركات ومعرفة إذا ما كان لدى بعضها ارتباطات بمخابرات دول أو جهات أخرى.

ودعا عضو اللجنة الأمنية في مجلس محافظة بغداد ماجد الساعدي إلى إخضاع الشركات الأمنية كافة للضوابط والقوانين العراقية، مشيداً بكفاءة القوات الأمنية والحشد الشعبي. وقال الساعدي لـ(المراقب العراقي): «الشركات الامنية لا تخضع لرقابة مجالس المحافظات، وإنما تشرف عليها وزارة الداخلية ولجنة الأمن والدفاع النيابية». وأضاف: «عدم خضوع هذه الشركات للرقابة يشكل خطراً أمنياً جدياً، وهو مخالف للقوانين النافذة

التي تفرض اشراف الحكومة على الشركات العاملة في العراق ولاسيما في مجال الأمن». ودعا الساعدي لجنة الأمن والدفاع والجهات المختصة الى أخذ الحيطة والحذر والانتباه، وبيّن أن «القوات الأمنية والحشد الشعبي تتميز بالكفاءة، وقدمت أداءً محترفاً وتمتلك خبرة، وتحتاج إلى جهد استخباري ومسك الأرض»، مؤكداً «لا نحتاج إلى أية شركات أمنية أجنبية».

وكان رئيس لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي، حاكم الزاملي، قد كشف في آب ٢٠١٧، عن أن أغلب الشركات الأمنية العاملة في العراق، هي واجهات لوكالات استخبارية أجنبية، فيما أكد أن مالك شركة "بلاك ووتر" الأميركية (سابقاً) إيريك برنس، متهمٌ بتجنيد "مرتزقة" جدد.

ويقول الزاملي إن "أغلب عناصر الشركات الأمنية كانوا ضباطاً في CIA (وكالة الاستخبارات الأميركية)، وبعضهم ضباط في جهاز الموساد الإسرائيلي، والبنتاغون (وزارة الدفاع الأميركية)"، مشيراً إلى أن "هذه الشركات نفذت الكثير من الخروقات الأمنية في البلاد".

ويلفت الزاملي إلى أن "مدير إحدى الشركات الأمنية التي تعمل في العراق، متهم بقضايا فساد، بالإضافة إلى تجنيد مرتزقة من أميركا الجنوبية للقتال في اليمن، فضلاً عن كونه ضابطاً سابقا في الجيش الأميركي ويمتلك معلومات استخبارية، وهذا موثق في ملف اللجنة في البرلمان".

الحكومة المحلية بمحافظة البصرة العراقية كشفت عن تعاقد دولة الكويت مع إحدى الشركات الأمنية التابعة لرجال أعمال إسرائيليين لحماية حدودها مع العراق. ويؤكد ضابط مقرب من وزير الداخلية العراقية قاسم الأعرجي، أن "الشركات الأمنية الأجنبية العاملة حالياً في العراق بلغ عددها حوالي ١٠٠ شركة، وتعمل بصفة رسمية بعد حيازتها إجازة عمل من الوزارة"، مشيراً الى أن "الشركات المتواجدة لا تشبه بلاك ووتر، ومن يروج لهذا الأمر فهو واهم، فمهامها لا تتعدى حماية بعض المنشآت والمصارف الأهلية ونقل الشخصيات المهمة ومرافقة أرتال البضائع النفيسة وإسناد بعض الشخصيات الحكومية". وكانت صحيفة "معاريف" الإسرائيلية نشرت تقريراً، أشارت فيه إلى أن أكثر من ١٠ شركات أمنية إسرائيلية خاصّة وحكومية، كثفت في السنوات الأخيرة عملها في دول عربية وإسلامية عدة، من ضمنها العراق، وبعض هذه الدول لا تقيم مع "تل أبيب"

علاقات رسمية، وتقوم هذه الشركات بتوفير حراسات خاصة لشخصيات سياسية ورجال أعمال وغيرهم فيها. وقال رجل الأعمال الإسرائيليّ، شمؤئيل بار، مؤسّس ومالك شركة IntuView لبيع المعلومات (سايبر)، في مقابلةٍ مع موقع (Bloomberg)، أنّ المُقاطعَة العربيّة لإسرائيل غير موجودةٍ على أرض الواقع، وبحسب موقع (Israel Defense)، المُختّص بالشؤون الأمنيّة، فإنّ الشركة المذكورة هي شركة استخبارات، والتي تتخّذ من مدينة هرتسليا، شمال تل أبيب، مقرًا لها، وتبيع أدوات أمنيّةٍ في الولايات المُتحدّة الأمريكيّة وفي أوروبا.

وتابع الموقع قائلاً إنّه قبل أكثر من سنتين توجّه السعوديون إلى الشركة لشراء خدماتٍ استخباريّةٍ من الشركة بهدف خدمة العائلة المالكة عبر برنامجٍ خاصّ يدفع الرأي العّام في المملكة إلى تأييد نظام الحكم في الرياض. وشدّدّ رجل الأعمال بار في حديثه على أنّه حصل على رخصة تصديرٍ للسعوديّة من وزارة الأمن الإسرائيليّة، لافتًا إلى أنّه وفق تعليمات الوزارة بإمكان الشركات الإسرائيليّة التصدير إلى جميع دول العالم ما عدا إيران، لبنان، العراق وسوريّة، بحسب تعبيره. وكشفت وثائق ويكيليكس كثيراً من المستور والمسكوت عنه؛ عن علاقات سعودية مع إسرائيل في مجالات عدّة منها تبادُل المعلومات والتنسيق ضدّ حركات المقاومة وضدّ إيران وتفاصيل مهمة عن زيارات لطلاب وأكاديميين لتقوية (العلاقات) وتحويلها من المستوى الرسمي إلى المستوى الشعبي. وتتحدّث مجلة الإيكونوميست البريطانية: "إن إسرائيل تقوم بحماية النفط السعودي الذي يضخّ من (ميناء ينبع) على البحر الأحمر، وعملاً باتفاق سرّي إسرائيلي سعودي مصري فإن إسرائيل تقوم بموجبه بحماية القطاع الشمالي من البحر الأحمر بينما تقوم مصر بحماية القطاع الجنوبي والغربي مقابل حصولهم على مساعدات مالية سعودية"، وبعد تسليم الجزيرتين (تيران وصنافير) هذا العام ٢٠١٧، سيصبح المسكوت عنه والسرّي علنياً شديد الوضوح !!.

ولا يقتصر الأمر على علاقات سرّية بهذا الاتّساع والعُمق في تجارة السلاح والنفط بل تجاوزها إلى مجالات أخرى متعدّدة وتعود إلى حقبة التسعينات من القرن الماضي، منها قيام الشركات والحكومة السعودية باستيراد أجهزة كمبيوتر إسرائيلية ماركة (ياردين) لريّ حدائق الأمراء والحدائق العامة (يديعوت أحرونوت ١٩٩٣/١٢/١٦)، ومنها عقد اتفاقيات رسمية لتصدير الحمضيات الإسرائيلية (برتقال–ليمون) عبر الأردن

(معاريف ١٩٩٥/١/٤)، بينما تذكر صحيفة معاريف في ١٩٩٣/١٠/٢٩ أن شركة سعودية اتصلت بمكتب المجلس المحلي لمستوطنة (كرنى شمرون) وأبدت استعدادها لشراء شقق سكنية في المستوطنة، ليس هذا فقط بل إن المفاوضات التي جرت مع دولة قطر لتزويد إسرائيل بالغاز الطبيعي قد خلقت تنافساً بين رجال الأعمال العرب بحيث أبدى رجال الأعمال السعوديين الذين يقومون باستمرار في زيارة لإسرائيل اهتماماً على ما يبدو ليس فقط بعقد صفقات نفط بل أيضاً ببيع الغاز الطبيعي (دافار ٩٤/٢/١).

وتتعدّد المعلومات وتتوالى، عن تاريخ وأسرار العلاقات السرّية الإسرائيلية السعودية، فتذكر مجلة الفجر التي كانت تصدر في القدس في ١٩٩٢/٥/١٤ أن رئيس بلدية القدس (تيدي كوليك) قد اجتمع مع الشيخ إسحق إدريس مستشار الرابطة الإسلامية العليا في الرياض الذي وصل على طائرة شركة العال الإسرائيلية قادماً من القاهرة وهي أول زيارة تقوم بها شخصية دينية إسلامية على هذا المستوى، وقد سلّم كوليك للشيخ إدريس تمثالاً من النحاس لقبّة الصخرة وعبّر له الشيخ إدريس عن رغبته في الحصول على صورة تشتمل أيضاً على ما أسماه هو بـ"حائط المبكي" !.

لكن الدهشة من كل ما سبق تتراجع إزاء ما ذكره (مليمان، رافيف) في كتاب لهما بعنوان (كل جاسوس أمير) يقولان فيه: إن جهاز المخابرات الإسرائيلية (الموساد) قد فوجئ بتحرّكات مستقلّة للثلاثى(خاشوقجي، نيمرودي، آل شويمر) مع العديد من المسؤولين الإسرائيليين.. وكانت تلك التحرّكات عن طريق شارون الذي صار وزيراً للدفاع وعَلا نجمُه ، وأعلن في خطاب في ديسمبر ١٩٨١ عن امتداد مصالح إسرائيل الأمنية والإستراتيجية من أواسط إفريقيا وشمالها.. وحتى باكستان، وقد حصل الثلاثي على وثيقة سرّية كتبها وليّ عهد السعودية آنذاك الأمير فهد إسمها (خطة فهد للسلام) لتسليمها للسلطات الإسرائيلية ، وهي بالطبع كانت مقدمة لما سُمّي بمبادرة الأمير عبد الله الأخيرة (الملك لاحقاً) عرضها في بيروت عام٢٠٠٢، وتكشف حجم التطبيع والاستسلام باسم التسوية والسلام مع إسرائيل !

هذا وقد اعترف خاشوقجي في عيد ميلاده الـ٥٥ والذي احتفل به في مدينة السينما "كان" لمراسلة صحيفة يديعوت أحرونوت في القاهرة (سامدار بيري) أن (عملية موسى) لتهجير يهود الفلاشا الأثيوبيين إلى إسرائيل والتي نفّذتها الولايات المتحدة وإسرائيل والسودان عبر الأراضي السودانية قد تمت في منزله (وبموافقة من

الملك السعودي) خلال اجتماع سرّي عُقد في مزرعته الخاصة في كينيا عام ١٩٨٢ وحضره كل من جعفر النميري وشارون وزوجته ونيمرودي وزوجته وآل شويمر، ورئيس المخابرات الإسرائيلية ناحوم إمدوني) (مجلة الدستور ١٩٩٠/٨/٢٠) وتواصل سامدار بيري حديثها عن التعاون الأمني بين خاشوقجي والإسرائيليين قائلة " إن خاشوقجي نصح الإسرائيليين بقوله: أَقْترِح أن تُسلّموا السلطة إلى صديقي إريك (يقصد أرئيل شارون) وعندئذ سيكون كل شيء على مايرام".

وهكذا بعد ٢٧ عاماً من هذا الحوار ينشر موقع "ويكيليكس" مراسلات الخارجية السعودية سالفة الذكر، وينشط الأمير الطموح محمّد بن سلمان ليتولّى حُكم بلاده على أرضية القبول بالتطبيع عبر البوابة الأميركية وعبر اتفاقية تيران وصنافير المصريتين ليصبح طرفاً ثالثاً مع (مصر وإسرائيل) في حفظ أمن إسرائيل وضمان الملاحة في البحر الأحمر. إنها دراما التطبيع السعودي/الإسرائيلي، وعاره في نفس الوقت، فالدولة التي تدّعي حماية الحرمين الشريفين ومُقدّسات المسلمين، تتعاون وتُطبّع مع مَن يُدنّس تلك المُقدّسات في فلسطين ويغتصب حقوق شعبها ويذبحه منذ ١٩٤٨ وحتى اليوم؛ وهو عار نظنه سيستمر طويلاً إذا لم يجد مَن يردعه من أهل الجزيرة العربية التي سُمّيت ذات يوم في ثلاثينات القرن الماضي على سبيل الخطأ التاريخي؛ بـ(السعودية).

من ناحية اخرى كشفت الحكومة المحلية بمحافظة البصرة العراقية عن تعاقد دولة الكويت مع إحدى الشركات الأمنية التابعة لرجال أعمال إسرائيليين لحماية حدودها مع العراق. وقال رئيس مجلس محافظة البصرة صباح البزوني في تصريح صحفي:" إننا سجلنا اعتراضنا على العقد المبرم بين الكويت وشركة أمنية عالمية لحماية حدودها مع العراق بسبب أن الشركة تعود لرجال أعمال إسرائيليين".

وأضاف البزوني:" لقد سجلنا بشكل رسمي اعتراضنا على هذا العقد، وخاطبنا وزارة الخارجية العراقية مطالبين بالتحرك لمنع وضع ملف حماية الحدود في أيدي شركات لانطمئن إليها، مشيرا إلى أن ملف ترسيم الحدود بين العراق والكويت "شديد الخطورة وبالتالي فإن مراقبة هذه الحدود موضوع يتعلق بأمن العراق الهش لذا لا يمكن أن نقبل شركة إسرائيلية تكون مسؤولة عن هذا الملف المهم بين البلدين".

وتابع أن الموضوع قد يكون سببًا في توتر العلاقات بين البلدين، كون الكثير من الأحزاب المشاركة في الحكومة تعتقد بأن القوى الخارجية، ومنها إسرائيل، سبب في زعزعة الأمن في البلاد ومن الطبيعي أن يكون هذا العقد مثارًا للمخاوف.

وأشار الى أن الموضوع أُثير في مجلس الأمة الكويتي الذي حصل بعض أعضائه على معلومات تفيد بأن الشركة التي فازت بالعقد تابعة لمجموعة اسرائيلية. وأعلنت قيادة الشرطة في محافظة البصرة، أن الأجهزة الأمنية العراقية شرعت في صيانة العلامات الحدودية القديمة، تمهيدًا لترسيم نهائي للحدود بين البلدين، والتي من المقرر أن يتم الانتهاء من صيانة العلامات الحدودية في آذار المقبل.

يذكر أن ترسيم الحدود بين العراق والكويت من الملفات العالقة بين البلدين منذ انتهاء الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ وصدور قرار من مجلس الأمن يحدد هذه الحدود بشكل ظل العراقيون يرفضونه، وقد عقدت عدة اجتماعات تناولت ترسيم الحدود منها تلك التي تمت خلال زيارة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي للكويت في مارس/اذار ٢٠١٢ ، ثم ستبحث بزيارة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتي صباح الخالد الاحمد الصباح للعراق في نهاية نيسان القادم. وكشف تقرير حديث للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا عن تقديم شركة إسرائيلية تدعى "النورس للأمن الملاحي" لخدماتها الأمنية الملاحية في قناة السويس وعدة نقاط حساسة في البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي. وقد أصدرت المنظمة ذاتها تقريراً سابقاً عن شركة "ماكس" التي امتد عملها الأمني إلى قلب القاهرة في عام ٢٠١١. وصدر تقرير عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا الشهر الماضي، بعنوان "شركة أمن ملاحي إسرائيلية تعمل في قناة السويس ونقاط حساسة في البحر الأحمر والخليج العربي". تأسست شركة (Seagull Maritime Security) عام ٢٠٠٨، ويقودها ضباط عملوا في في القوات البحرية والوحدات الخاصة الإسرائيلية، بحسب المنظمة. أحد كبار مديري الشركة هو إليعزر ماروم، الملقب بالصيني نظراً لأصوله الصينية، وهو قائد البحرية الإسرائيلي (٢٠٠٧ – ٢٠١١) والمخطط للهجوم على أسطول الحرية حيث قتل ٩ أتراك وجرح واعتقل العديد من النشطاء الذين كانوا في رحلة في نهاية مايو عام ٢٠١٠ لإغاثة قطاع غزة. كما شارك ماروم في عملية الرصاص المصبوب على قطاع غزة نهاية كانون الاول ٢٠٠٨ .

موقع الشركة على شبكة الإنترنت يظهر مواقع الإبرار والعمليات التي تشمل منطقة السويس، وهي للمفارقة التي شهدت مذبحة في صفوف الجنود المصريين نفذها رئيس الهيئة الاستشارية في الشركة، عامي أيالون، الذي شارك في الهجوم على قلعة الجزيرة الخضراء (٤ كيلومتر جنوب السويس) عام ١٩٦٩. نفذت ذلك الهجوم قوة مشتركة بين الفرقة البحرية الإسرائيلية "شييطت ١٣" والوحدة الخاصة "سيريت متكال"، وعرفت بالعملية (Operation Bulmus 6)، وراح ضحيتها ٨٠ جندي مصري وعدد غير معلوم من الجرحى. وحصل أيالون على وسام بعد هذه العملية، وترقى حتى عين في ١٩٩٢ قائداً للبحرية الإسرائيلية، ثم رئيساً لجهاز "الشاباك" (١٩٩٦ – ٢٠٠٠)، وأخيراً عين وزيراً بلاحقيبة في الحكومة الإسرائيلية عام ٢٠٠٧. وأكدت المنظمة أن أليعيزر ماروم وعامي أيالون وضباطاً آخرين يعملون في الشركة ارتكبوا جرائم حرب خلال خدمتهم في الجيش الإسرائيلي، حيث تورطوا في قتل واعتقال وتعذيب النشطاء الفلسطينيين والأجانب المتضامنين مع الفلسطينيين. وبحسب موقع الشركة على الإنترنت، فإن للشركة أربعة مكاتب معلنة؛ في مالطا، وقبرص، وأوكرانيا، واليونان. ويقول تقرير المنظمة إن المكتب الرئيسي يقع في فلسطين المحتلة. ومن أبرز الدول التي تباشر فيها عملياتها في العالم العربي بتراخيص من السلطات المحلية: الإمارات العربية المتحدة في إمارة الفجيرة، ومصر في قناة السويس وعدة نقاط في البحر الأحمر، وعُمان في صلاله ومسقط، والأردن في خليج العقبة، كما تُعتبر الشركة من بين الشركات القلائل المسموح للحراس فيها النزول على أراضي جزيرة تيران بكامل أسلحتهم.

لم يكن هذا التقرير الأول من نوعه الذي تصدره المنظمة لكشف حقيقة الشركات الأمنية متعددة الجنسيات ذات المنشأ الإسرائيلي. ففي ايار من العام الجاري، أصدرت المنظمة ذاتها تقريراً عن شركة "ماكس" للحلول الأمنية التي وصفها التقرير بأنها إحدى الشركات التي تمثل رصيداً أمنياً استراتيجياً للكيان الإسرائيلي. بعض هذه الشركات أسسها إسرائيليون، داخل فلسطين المحتلة أو خارجها، ممن عملوا سابقاً في المؤسسات الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، والبعض الآخر أسسه أجانب في خارج فلسطين استقطبت إسرائيليين وفتحت فروعا لها في فلسطين المحتلة. تعمل تلك الشركات في أماكن حساسة في العالم؛ مثل: المطارات، والموانيء،

والمفاعلات النووية، ومراكز الشرطة، والجامعات، وغيرها من الأماكن الخاصة والعامة التي تمكنها من جمع معلومات حساسة تتعلق بالأمن القومي لهذه الدول تفيد صانع القرار الاستراتيجي في إسرائيل.

على الجانب المصري، لم تتعاط وسائل الإعلام الرسمية أو الخاصة مع هذا التقرير إلا بوابة جريدة الشروق التي نشرت تقريراً مختصراً نقلت فيه نفي هيئة قناة السويس صحة ما ورد في وسائل الإعلام العربية عن قيام شركة "النورس" بتأمين قناة السويس. وهو نفي لنقل إعلامي غير دقيق لمضمون التقرير الذي يتحدث عن تقديم خدمات أمن بحرية للسفن المارة في قناة السويس، وليس تأمين المجرى الملاحي أو ضفاف القناة.

٤ – شركة اسرائيلية تدير أمن الحجاج:

حتى كتابة السطور، لم يصدر توضيح أو نفي أو تكذيب للخبر، خصوصاً وأنه ليس خبراً عادياً فهو يتعلق بتدنيس الأرض المقدّسة من شركة أجنبية، والأخطر إسرائيلية، وأنه يتناول أمن الحجّاج وخصوصياتهم.. وسوف ننقل القصة كما أوردتها صحيفة (الأخبار) اللبنانية في ٧ تشرين الثاني العام الماضي للكاتب حسن الشقراني نقلاً عن موقع (أسرار عربية): إنها إحدى المرات القليلة التي تتفق فيها مصالح السوق مع المعايير الأخلاقيّة. كبار المستثمرين يلفظون أكبر الشركات عالمياً في الخدمات الأمنية ـ وربما أعظمها أيضاً وفقاً لمعيار الصيت السيّئ ـ بالتزامن مع فضائحها عبر ممارساتها في الاراضي الفلسطينة المحتلة. رغم ذلك تستمرّ G4S في عملها مع السلطات السعودية لحفظ سلامة الحجاج في مكة. الدعوات الموجهة إلى الرياض لمقاطعة هذا الأخطبوط الأمني على خلفية تعاونه مع إسرائيل، ورفعه راية الاحتلال، تزداد. حتّى تجارياً لا يبدو وضعه مرتاحاً بعدما تهشّمت سمعته بسبب الفساد الذي يسري في عروقه. وبناء عليه تحيط الهواجس الأمنية المواطن العربي من كلّ الاتجاهات. غير أنّ أسباباً كالخوف من المجهول أو التقصير اللوجستي ليست كافية لتبرير الاستعانة بإحدى أكثر الشركات الأمنية إثارة للجدل، وذلك نصرة لحقوق أشقاء يعانون الأمرّين تحت الاحتلال.

لم يعد سراً على أحد أنّ شركة G4S، التي تُعدّ الأولى عالمياً في الخدمات الأمنية المتشعبة، تعمل مع السلطات الإسرائيليّة في اضطهاد الشعب الفلسطيني. وليس خافياً أن عقودها التي تملأ العالم لها أيضاً موطئ قدم في لبنان؛ عدد لا بأس به من قراء هذه السطور لاحظ آلياتها أو عناصرها في بيروت مرّة بالحد الأدنى والآن تعود إليه الصورة.

في البلدان العربية الشركة مزدهرة لا شكّ؛ بل قل إنّ العرب هم أبرز المساهمين في إبقائها صامدة حالياً، فيما تعاني عبء قروض تبلغ قيمتها ملياري جنيه استرليني (ثلاثة مليارات دولار)، وغرق صيتها في السوق المالية، وفي أوساط الخبراء. أخيراً وقّعت معها إمارة دبي عقداً يُمكن أن يمتد ثلاث سنوات، لإدارة مهمات أمنية على مطارها ـ مثل التدقيق في جوازات السفر، الفحوص الامنية وحتى خدمة الأمانات.

إلّا أن وضعيّة الشركة لم تكن فاقعة في المشهد العربي، إلى أن فجّرت قنبلتها الكبرى، حين أعلن الموقع الإلكتروني «أسرار عربية» كشف التعاون بين الرياض والشركة الأمنية. نقل القيمون على الموقع معلومات من نسخة عن مجلّة داخلية تصدرها الشركة تفيد بأن G4S بدأت تقديم خدماتها إلى الحكومة السعودية منذ عام ٢٠١٠، بعدما كانت قد أسست شركة خاصّة في المملكة باسم «المجال – جي فور أس» تتخذ من مدينة جدة، على بعد ٨٠ كيلومتراً من مكة المكرمة مقراً لها. وجزم الموقع بأنّ الشركة نفسها هي التي «تقدّم الخدمات الأمنية في الأماكن المقدّسة».

تطورت القضية سريعاً وتعزّزت الدعوات إلى السعودية لوقف تعاملها مع الشركة. في رسالة موجّهة إلى السفير السعودي في المملكة المتّحدة، محمد بن نواف بن عبد العزيز، تقول المنظمة غير الحكومية البريطانية «أصدقاء الأقصى (FOA) إنّ G4S تؤمّن خدمات للسلطات الإسرائيلية، منها إدارة السجون، الحواجز ونقاط التفتيش «التي تُستخدم لاضطهاد الفلسطينيين وحرمانهم حرية التحرك»، وبالتالي «تكون G4S فعلياً أداة تستخدمها إسرائيل دورياً لمخالفة القوانين الدولية والأعراف، حين يرتبط الأمر بالمعتقلين الفلسطينيين».

ويدعو مدير المنظمة، اسماعيل باتل، في الرسالة نفسها، السفير السعودي إلى التأمّل في حقيقة أنّ «منح الشركة عقداً لإدارة أحد الأمكنة الأكثر قدسية لدى المسلمين، غير مقبول»، وإلى اتخاذ موقف جازم من الأمر.

فعلاً، تقول منظمة «من المستفيد» (Who Profits؟)في تقرير نشرته عام ٢٠١١ حول دور الشركة في انتهاك حقوق الإنسان في فلسطين المحتلة، إنّه استناداً إلى بيانات الشركة والمعلومات التي تنشرها، عمدت إلى تركيب أجهزة خاصة في منشأة كيشون للاحتجاز عام ٢٠٠٧. «ووفقاً للجمعيات الحقوقية هناك أدلة وافرة عن ممارسات تعذيب في المنشأة قبل ذلك التاريخ، هناك أدلة أيضاً على أن ممارسات مشابهة حصلت بعد ذلك التاريخ».

ربما فات السعوديين، والعرب إجمالاً، لدى توقيع عقودهم مع هذه الشركة كل ما يُثار حول ارتكاباتها، إلّا أنّ التنبيه ليس بعيداً، إذ إن صحيفة «غارديان» البريطانية التي تُعد رأس حربة في مواجهة مشروع هذه الشركة، مع ما يُمثّله من خصخصة لخدمات عامّة عادة ما تنتهي بفساد، طرحت قبل أيام الإشكالية تحت العنوان الذكي: «في موسم الحج هذا، على المسلمين أن يتساءلوا حول ممارسات الاستغلال». وانطلقت الصحيفة من عقد الرياض مع الشركة المثيرة للجدل والسخط في آن واحد، لتضيء على موقف الحجاج من استغلال العمّال في أعمال البناء والتطوير المكثّفة التي تشهدها مدينتا مكّة والمدينة «تماماً مثلما يُستغلّ العمال الأجانب الذين يشتغلون في تأهيل قطر لمونديال عام ٢٠٢٢». وقد وصفت الصحيفة تعاطي الشركات العاملة في قطر مع تلك الاستثمارات، التي تفوق ٢٢٠ مليار دولار (أي ما يوازي ٦٠ ضعفاً مما أنفقته جنوب أفريقيا للهدف نفسه)، بأنه «استعباد»، مع كشف أن العمال الأجانب توفّوا بمعدّل واحد كلّ يوم في الصيف الماضي.

هذه الممارسات التي يُفترض أن تخدش الحساسية تجاه القيم الإنسانية العامّة لدى الحجّاج، تُضاف إلى ممارسات قمعية تمارسها G4S في الأراضي الفلسطينية، فتُشكّل التوليفة الملائمة لكي يشهد موسم الحجّ ثورة ـ وإن أخلاقية ـ وفقاً للصورة التي ترسمها الصحيفة البريطانية.

بالعودة إلى بعض التفاصيل، سُجّلت الشركة عام ٢٠٠٤، بعد اندماج شركة Group 4 Falck الدانماركية مع شركة Securicor plc البريطانية. هذا يعني أن الكيان العامل تحت اسم G4S فتيٌّ نسبياً.

توظّف الشركة حالياً أكثر من ٦٢٠ ألف شخص، وتُعدّ ثالث أكبر رب عمل في القطاع الخاص عالمياً. لها حضور في ١٣٠ بلدا، بينها لبنان. وقد خلص تحقيق نشرته «الأخبار» عام ٢٠١٢ إلى أنّ لبنان هو البلد العربي الوحيد الذي يبدو أنّه يدفع صوب معاقبة الشركة ووقف التعامل معها وفقاً لمعايير مقاطعة إسرائيل. وقد أرسل لبنان إلى اللجنة المركزية لمقاطعة إسرائيل طلباً منذ عامين لبحث هذه القضية، لكن كلّ ما له صلة بالمقاطعة العربية لإسرائيل هو في حالة جمود نظراً لعدم إمكانية انعقاد مؤتمر المقاطعة الذي تستضيفه دمشق.

في خضم الوضع المحرج الذي تمر به، تدافع الشركة عن نفسها. تشدّد على أنه رغم انخراطها بنشاطات في إسرائيل إلا أنها منفصلة تماماً عن هيكلية وإدارة أعمالها في السعودية. وقد نقل موقع مرصد الشرق الأوسط عن متحدث باسم الشركة قوله: «رغم أننا لا نؤمّن الخدمات الأمنية مباشرة للحجاج، إلا أننا نُقدم الدعم الأمني لزبائن في السعودية، ويجب تعزيز ذلك الدعم في موسم الحج». استقبلت السعودية ٣,١ ملايين حاج وحاجة في عام ٢٠١٢، أما في العام الجاري، فقد خفضت كوتا الحجاج السعوديين بواقع النصف وتلك الخاصة بالقادمين من خارج المملكة بنسبة ٢٠% بسبب أعمال التوسعة والتطوير التي يشهدها الموقع المقدّس وفقاً لما أعلنه وزير الحجّ بندر حجّار في حزيران الماضي.

وتأتي قضية G4S السعودية لتزيد الضغوط على شركة شيطَنت نفسها عبر ممارسات مباشرة وغير مباشرة منها المرتبط بالفساد وبخرق القوانين الدولية (كما هو الحال في إسرائيل) ومنها التجاري البحت.

وفقاً لتقرير أعده محللو الأسواق المالية في المصرف الملكي الكندي (RBC) أخيراً، فإنّ الشركة «ضلّت طريقها خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة». يقول إنّ الفضائح والأداء السيّئ الذي طبع سمعتها أخيراً هما عوامل «تسمح للسوق بالتشكيك في كلّ شيء من مقومات النمو (التي تتمتع بها) وصولاً إلى إدارتها مروراً بنوعية الأنظمة وأدوات الضبط التي تعتمدها».

يُشار هنا إلى أنّ من بين المستثمرين الكبار أيضاً، للمفارقة، مؤسسة بيل غايتس، الذي يُعد أبا مايكروسوفت المتحوّل إلى الأعمال الخيرية.

مصاعب G4S لا تنبع فقط من الارتباط بإسرائيل في مشاريعها، فالفضائح الأخرى التي مرّت بها تُعد دسمة، بحجم سَجن الأطفال تحت راية الاحتلال. خلال الألعاب الأولمبية في لندن عام ٢٠١٢، فشلت الشركة في تأمين العديد اللازم من عناصر الأمن وفقاً للاتفاق الموقع مع السلطات البريطانية؛ مع العلم أن الموضة التي كنت ترصدها أينما كان في شوارع لندن ذلك العام كانت ترويج السلطات لاستبدال عناصر الأمن الرسميين بالشركة الخاصة. كلّفت هذه الفضيحة الشركة عشرات ملايين الدولارات واضطرّ مديرها التنفيذي إلى الاستقالة.

ولكنْ مباشرةً في الصيف اللاحق للأولمبياد، دخلت الشركة مع منافستها Zerco في معمعة فضائحية جديدة، حيث تبين أنهما تقاضتا أكلافاً مضخّمة من وزارة العدل البريطانية لتأمين الشرائح الإلكترونية التي تُستخدم لوسم السجناء؛ ليس سهلاً تنظيف سمعة ملطخة بتحقيق أجراه مكتب عمليات الاحتيالات الخطيرة، حتى لو لم تكن نتائجه بخطورة الاتهامات.

مهلاً، لم تنته الفضائح. أخيراً خلال مؤتمر حزب المحافظين البريطاني رُصد بعض عناصر الشركة التي كانت مكلفة توفير الأمن ينقلون زجاجات شامبانيا من نوعية Ruinart Blanc de Blanc إلى مركز المؤتمر الذي حمل شعار «مع حقوق الشعب الكادح».

صحيح أن مدخل الفندق الذي استضاف المؤتمر تزينه خمس نجوم براقة، وصحيح أنّ الشامبانيا الغالية ليست جرماً في مناسبات كهذه، لكن لدى مزج كل المعطيات، وبنظر الرأي العام الغاضب، لا يُمكن التسامح بعد اليوم مع أي فضيحة جديدة للشركة، التي يبلغ حجم أعمالها مع الحكومة البريطانية مليار جنيه استرليني سنوياً (١,٥ مليار دولار).

٥ – نماذج وممارسات اجرامية:

كشفت وسائل الإعلام العبرية عن بعض تفاصيل تورط ضباط احتياط في الجيش الإسرائيلي ورجال أعمال إسرائيليين في إمداد النظام العسكري الحاكم في ميانمار بورما بالأسلحة التي استعملت في قمع "انتفاضة الرهبان". كما أشارت إلى نشاط أكثر من ٥٠ شركة إسرائيلية خاصة في مجالات مختلفة، خصوصاً في المجال الأمني وسمسرة العقارات، في أراضي بورما وإبرامها صفقات كبيرة بمئات ملايين الدولارات بمساعدة وزراء وموظفين كبار في بورما"ليس قبل رشوتهم بمبالغ مالية دسمة".

وأفردت كبرى الصحف الاسرائيلية، "يديعوت احرونوت" و"معاريف" و"هآرتس"، مساحات من ملاحقها الأسبوعية لـ"النشاط الإسرائيلي" في بورما، مشيرة إلى أنه تجاوز الحظر الدولي المفروض منذ سنوات على النظام في بورما، وان الضباط الكبار وشركات الأسلحة الإسرائيلية الناشطة في تلك الدولة تعي أن السلاح الذي تبيعه الى النظام العسكري الحاكم "يقتل الناس الأبرياء". ونقلت عن أصحاب بعض الشركات قولهم إنه "في التجارة والأعمال لا مكان للعاطفة"، معتبرين نشاطهم التجاري في بورما "أقدس من حياة الانسان هناك".

وأكدت "يديعوت احرونوت" أن العلاقات "الاقتصادية المتشعبة للإسرائيليين" تتم مع كبار أركان النظام العسكري، وأن الإسرائيليين الذين بدأوا نشاطهم في مجال العقارات انتقلوا بسرعة إلى تزويد النظام عتادا عسكريا، في حين تختص شركات إسرائيلية بتدريبات عسكرية لوحدات خاصة لحماية الشخصيات وتقديم استشارات أمنية وتوفير عناصر لحراسة رجال أعمال اجانب ناشطين في بورما. وأضافت أن إحدى الشركات الإسرائيلية بعثت إلى بورما خلال "انتفاضة الرهبان" خبيراً في الإعلام ليكون مستشاراً إعلامياً لقائد النظام العسكري. وأضافت الصحيفة أن نحو ٢٠ إسرائيلياً في العشرين من عمرهم "من ذوي الخبرة العسكرية والقتالية في الأراضي الفلسطينية المحتلة" يتولون مهمات التدريب العسكري في بورما. وقال أحد أصحاب الشركات الإسرائيلية الناشطة في هذا المجال ان المسؤولين في بورما يكنون التقدير لخريجي وحدات النخبة العسكرية في الجيش الإسرائيلي على قدراتهم على تدريب عناصر الوحدات الخاصة في الجيش والشرطة وعلى قدراتهم في إبطال مفعول عبوات ناسفة وحماية المسؤولين من عمليات اغتيال أو تفريق تظاهرات أو جمع معلومات عن تجار المخدرات. وزادت ان الحديث يدور عن ضباط كبار في الاحتياط أحضرتهم شركات إسرائيلية إلى

بورما بعد أن فازت بمناقصة نشرها النظام العسكري في بورما لتأهيل عناصره. وأشارت إلى أن بعض الضباط الإسرائيليين يتقاضى خمسة آلاف دولار يومياً، وأن الطلب لحراس إسرائيليين قد بلغ "ذروة جديدة".

وأضافت الصحيفة أنه إلى جانب الإسرائيليين المكلفين من النظام في بورما بمحاربة تجارة المخدرات، هناك آخرون يعتاشون من تهريب تجار مخدرات من دول شرق آسيا إلى بورما،"وهناك مجموعة غير صغيرة من المرتزقة الإسرائيليين من خريجي وحدات الصفوة، مكلفة تنفيذ عمليات اغتيال وبعضها يعمل لمصلحة الإجرام المنظم وآخر لمصلحة النظام العسكري الحاكم". وتؤكد التقارير الصحافية أن إسرائيل التي زودت بورما على مدار عقود من الزمن طائرات وبوارج وعتادا عسكريا مختلفا، تلتزم رسمياً الحظر الدولي على بيع السلاح لبورما المفروض منذ العام ١٩٩٧، لكنها تغض الطرف عن نشاط شركات إسرائيلية خاصة في هذا المجال، بل منحت عدداً منها إذناً بإرسال ضباط كبار في الاحتياط لتقديم مساعدات تدريب وتسليح لعناصر لنظام الحاكم في بورما، على ما قال احد مديري الشركات الإسرائيلية الناشطة في بورما، مضيفا ان جميع الصفقات التي أبرمها في بورما تمت بتصديق من "هيئة الدعم والتصدير الأمني" في وزارة الدفاع، وأن بعض هذه الصفقات قضى بشراء أسلحة من الصناعات العسكرية الإسرائيلية "وأحياناً بمبادرة الهيئة ذاتها".

وكان مؤسسا شركة "ساي–غروب"، التي تعمل في إسرائيل تحت اسم "إنفوب المحدودة"، وهي شركة رائدة في مجال "الذكاء والتأثير"، وتتباهى بالتقنيات والقدرات السرية التي تسوقها، كانا قد التقيا دونالد ترامب الابن قبل ثلاثة أشهر من الانتخابات الرئاسية الأميركية في تشرين الثاني ٢٠١٦، حيث عرضا وفق ما ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" مساعدة والده في الانتخابات، وورد أن الشركة قد رصدت ما يصل إلى "اقتراح بملايين الدولارات لجهود التلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي للمساعدة في انتخاب السيد ترامب".

ويشير التقرير إلى شركة "إن. إس. أو" وهي شركة إسرائيلية خاصة، تبيع البرامج التي يمكنها اختراق الهواتف الذكية، كانت قد لفتت اهتمام وسائل الإعلام مؤخرًا، بسبب استخدام برنامجها لاستهداف نشطاء حقوق الإنسان في المكسيك، والناشط الحقوقي في الإمارات، أحمد منصور.

والنتائج عرضتها منظمة العفو الدولية وتم تأكيدها بالتعاون مع "المختبر المدني" (Citizen Lab) في جامعة تورنتو، والذي تابع نشاط "NSO" الإسرائيلية في السنتين الأخيرتين. وفي تقرير منفصل من قبل المختبر تم تحديد ١٧٥ هدفا بواسطة برنامج التجسس لشركة "NSO"

وكذلك شركة "الدرع الواقي"، وهي شركة إسرائيلية أخرى قامت بتصدير "معلومات عسكرية إسرائيلية" إلى أنظمة حكم في الخارج، وتخضع حاليا لتحقيقات مستمرة من قبل الشرطة الإسرائيلية بسبب تلك الممارسات.

وبالنسبة الى "بلاك كيوب" الاسرائيلية فقد تأسست عام ٢٠١١ وكان رئيسها مجلس إدارتها الفخري رئيس الموساد السابق، مئير داغان، فهي محط تحقيق دولي كبير في الآونة الأخيرة، في حين أن العديد من أنشطة الشركة وراء الكواليس، بما في ذلك أعمالها في رومانيا، ونشاطها في حملة انتخابية في المجر (علما أنها تنكر المشاركة)، ومشاركتها في فضيحة "هارفي فاينستاين"، وأنشطتها المتعلقة باتفاق إيران النووي عندما أطلقت حملة ضد مسؤولين سابقين في إدارة أوباما، تصدرت عناوين الصحف في جميع أنحاء العالم.

وبينما تنفي "بلاك كيوب" التي تطلق على نفسها اسم "وكالة استخبارات خاصة"، وتوظف أعضاء سابقين في الموساد ووحدات استخبارات إسرائيلية أخرى، أي روابط مع "كامبردج أناليتيكا" أو غيرها من الشركات التابعة لها، أصدرت لجنة الثقافة والإعلام والرياضة التابعة للبرلمان البريطاني تقريرا يفيد أن "بلاك كيوب" كانت قد تورطت في اختراق مرتبط بالانتخابات في نيجيريا.

و كشفت مجلة "بزنس–ويك" الأمريكية واسعة الانتشار في تقرير خاص لها عن خدمات أمنية واقتصادية تقدمها شركات إسرائيلية خاصة لدول خليجية عديدة، بينها السعودية والإمارات بشكل خاص . وجاء في تقرير المجلة، أن شركات إسرائيلية عديدة لديها اتصالات، وتعمل في مجالات عديدة تقدم خدمات لدول عربية خليجية، وخاصة بكل ما يتعلق بمجال الحماية الأمنية، وتعمل هذه الشركات بالسر رغم معرفة الطرف الثاني عن مالكيها.واستعرضت المجلة الأسبوعية عدة مجالات في عمل هذه الشركات خصوصا مع الحكومات الخليجية والمؤسسات الرسمية هناك. ومن بين ما كشفته المجلة، أن شموئيل بار وهو أحد الإداريين في شركات تعمل في مجال الاستخبارات، يقدم لقوات الأمن السعودية خدمات واسعة في رصد "إرهابيين

مفترضين" عبر مواقع شبكات التواصل الاجتماعي.ووفق المجلة، فإن الشركة التي يديرها شموئيل بار تتعقب أكثر من اربعة ملايين حساب على شبكتي فيسبوك وتويتر يوميا. وتعمل الشركة ذاتها التي لم يذكر اسمها، من السويد وتقدم خدمات معلوماتية للمملكة السعودية، في حين أن الغالبية العظمى من العاملين في هذه الشركة هم إسرائيليون.

ومثال آخر تستعرضه المجلة، هو "الاستنجاد" بخبراء إسرائيليين لمساعدة شركة "أرامكو" السعودية للنفط من أجل محاربة اختراق أمني إلكتروني تعرضت له الشركة، حين تعرضت لهجوم قراصنة (هاكرز) عام ٢٠١٢. وتطرق التقرير لشركة "ألبيط معرخوت" وتعمل من ولاية نيوهامبشير الأمريكية، التي باعت منتجات للسعودية ودول خليجية أخرى. وتقول المجلة إنه "عندما وصل زوار هذه الدول الى الشركة، طلبوا منها إزالة كافة الملصقات الإسرائيلية المكتوبة باللغة العبرية، كما تمت إزالة أسماء العاملين الإسرائيليين في هذه الشركة بشكل مؤقت عن الملصقات الموجودة على منتجات الشركة".

وتشير المجلة إلى أن "العلاقة بين شركة ألبيط والسعودية تم الكشف عنها بعدما مات أحد العاملين فيها ويدعى كريس كرمر في ظروف غامضة في السعودية قبيل تجربة لمنظومة صواريخ هناك".وفي مثال آخر، استعرضته المجلة، قام الوزير الإسرائيلي أيوب القرّا (هو وزير درزي بدون حقيبة من حزب الليكود)، بالعمل على تطوير مشروع اقتصادي بحفر قناة مياه من البحر الأحمر في خليج إيلات (العقبة) – جنوبي إسرائيل لغاية البحر الميت الذي تتقاسمه إسرائيل مع الأردن والسلطة الفلسطينية.

ووفق المجلة، فإن المشروع بمشاركة إسرائيل، الأردن، والسعودية. والحديث يدور عن "مشروع بقيمة ١٠ مليارات دولار، سيتم تمويله من خلال البنك الدولي، وهدفه إنقاذ البحر الميت من الجفاف من خلال ضخ مياه البحر الاحمر إليه عبر قناة يتم حفرها من خليج العقبة (ايلات) جنوبا ولغاية البحر الميت شمال"، وفق ما ذكرت المجلة. وقال الوزير الإسرائيلي أيوب القرا، وفقا لما نشرته المجلة إن "دول الخليج معنية في إمكانية استخدام أنبوب نفط في إسرائيل تم وقف العمل فيه منذ الثورة الإسلامية في إيران، وذلك من أجل نقل النفط من دولهم الى البحر الأبيض المتوسط الذي في حال استخدامه سيعود عليهم بالفائدة الاقتصادية".ومن الأمثلة التي استعرضتها المجلة في تقريرها، "متاي كوخافي" الذي باع للإمارات خدمات أمنية بقيمة ٦ مليارات دولار

بين أعوام ٢٠٠٧ و٢٠١٥، بالأساس لحقول النفط لديها حيث لم تكن آبار النفط قبل هذه السنوات مؤمنة – وفق ما قالته المجلة التي تابعت أن المسؤول الإسرائيلي زار الإمارات مرتين خلال أسبوع واحد من خلال رحلة مدنية في طائرة بوينغ ٧٣٧ أقلعت من مطار بن غوريون في محيط تل أبيب عبر قبرص او الأردن، حيث يوجد متخصصون إسرائيليون في مجال الأمن. وأضاف التقرير أن "كوخافي زود الإمارات بآلاف الكاميرات، ومجسات إلكترونية، وأدوات إلكترونية متخصصة في قراءة لوحة الترخيص للسيارات وتم تنصيبها على طول الحدود وفي مناطق واسعة في أبو ظبي، وغالبيتها تمت صناعتها وتطويرها في إسرائيل".

ومن المعلومات المثيرة للجدل، انه في سنة ٢٠١٤، طور كوخافي مع شركات اتصالات سعودية أجهزة لمراقبة الحجاج الوافدين الى السعودية لأداء مناسك الحج في مكة المكرمة، والحديث يدور عن السوار الإلكتروني الذي أعلنت السعودية عنه قبل موسم الحج الفائت الذي زوّد لكل حاج وصل مكة لأداء المناسك. والسوار الإلكتروني، هدف الى منع الاكتظاظ والازدحام خلال أداء مناسك الحج ومنع وقوع كوارث كما حصل في حادثة التدافع في مشعر منى على سبيل المثال. ووصف التقرير تجربة السوار الإلكتروني بالناجحة، مستدركا "المفاجأة وهي أنه نسب نجاح السوار الإلكتروني الى شركات الاتصالات السعودية وكأنها هي التي طورته في جامعة الملك فهد في الرياض وتم استثناء كوخافي من ذلك. "الشبهة بسرقة براءة اختراع لا يمكن إخفاؤها" تقول المجلة في تقريرها. وتشير المجلة في ختام تقريرها الواسع الى ان السعودية تنفي باستمرار إقامة علاقات اقتصادية مع إسرائيل، وكذلك كافة دول الخليج التي لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. ويوماً بعد يوم يزداد تواطؤ أكبر شركة أمن خاصة على مستوى العالم، في التعامل مع إسرائيل وتقديم الخدمات الأمنية على حساب إهانة وإذلال وسجن وحرمان الفلسطينيين من حقوقهم، رغم كل حملات المقاطعة العربية والدولية ضد الشركة البريطانية وما نتج عنها من خسائر مالية فادحة.

شركة "G4S" التي تملك أغلب أسهمها دولة الإمارات المتحدة، منذ سنوات تواصل تقديم كل الخدمات الأمنية المتاحة لها من أجل خدمة إسرائيل وأمنها، بدأتها بالإشراف على السجون الإسرائيلية لحبس آلاف الفلسطينيين من أطفال ونساء وقادة وقمع حريتهم، مروراً ببناء المستوطنات على الأراضي الفلسطينية وتركيب الحواجز

الأمنية لإذلال الفلسطينيين وتفتيشهم، حتى انتهى بالكشف عن دورها الجديد في تركيب البوابات الإلكترونية وكاميرات تجسس داخل باحات المسجد الأقصى المبارك.

ان "G4S" هي شركة متعددة الجنسيات بريطانية الأصل للخدمات الأمنية، وتوصف بأنها أكبر "جيش خاص" في العالم، مقرها الرئيسي في كرولي الواقعة جنوب لندن في "ويست ساسكس".

ان "البوابات الإلكترونية" وكاميرات المراقبة التي تشرف عليها الشركة البريطانية G4S، تتجاوب تماماً مع إمعان وتدخل سافر يمكن أن يؤدي إلى إشعال المنطقة برمتها، حين قررت حكومة الاحتلال الإسرائيلي نصب بوابات إلكترونية على مداخل أبواب المسجد الأقصى المبارك، وكذلك وضع المئات من كاميرات المراقبة في الداخل و الخارج لمراقبة المصليين خاصة و المواطنين المقدسيين عامة . وهذا الإجراء التعسفي لاقى رفض من كافة الشرائح المقدسية، ورفض الفلسطينيون المرور عبر هذه البوابات للصلاة في المسجد الأقصى تعبيرا عن رفضهم وغضبهم من وضع هذه البوابات التي تنتهك حقهم في حرية التنقل والعبادة، ورسالة لحكومة نتنياهو المتطرفة أن القدس لن تترك وحدها.

ووضعت هذه البوابات بتنسيق مشترك بين حكومة الاحتلال وشركة ""G4S التي تقدمت خدمات أمنية، وارتكبت العديد من الجرائم بحق الإنسانية في مناطق مختلفة من العالم، وتواصل حركة "مقاطعة إسرائيل" (BDS) مقاومتها لهذه الشركة سيئة السمعة والصيت لوقف أنشطتها لدى الاحتلال. وتعتبر ثالث أكبر موظِّف قطاع خاص في العالم بعد وال مارت وفوكسكون فلها أكثر من ٦٥٧ ألف موظف وتصنّف على أنها أكبر شركة أمنية في العالم (من حيث العوائد والعمليات في ١٢٥ دولة حول العالم).

وتوفر "G4z المعدات والخدمات لاستعمال السجون الإسرائيلية، والحواجز الإسرائيلية، والمستوطنات الإسرائيلية في باطن الضفة الغربية الفلسطينية، وتساهم في صيانة السجون، منذ إمضاء الفرع التابع للشركة في إسرائيل عقدا مع هيئة السجون الإسرائيلية لتوفير الأنظمة الأمنية للسجون الكبرى، وقد أصدرت الشركة تصريحا في شهر ٤ من عام ٢٠١٢ يفصل نشاطاتها في إسرائيل – ومنها "صيانة بعض الأنظمة الأمنية الإلكترونية في سجن، ومركز شرطة، وعدد قليل من الحواجز في الضفة الغربية". وهنا يؤكد حسن خريشة،

النائب الثاني في المجلس التشريعي الفلسطيني، عن رفضه القاطع لمشاركة " "G4S في خطوات إسرائيل بالتنكيل بالفلسطينيين وسرقة حقوقهم الوطنية وكان أخرها نصب بوابات الكترونية وكاميرات تجسس في المسجد الأقصى المبارك.

ويوضح خريشة في حديث لـ"نون بوست"، أن الدور الذي تلعبه هذه المؤسسة المطبعة علناً مع الاحتلال صادم وداعم لقتل الفلسطينيين والاعتداء عليهم، داخل وطنهم ومشاركتها في السجون والحواجز وبناء المستوطنات على الأراضي المحتلة خارج عن القوانين الإنسانية والدولية وداعم لعنصرية إسرائيل. ولفت النائب في المجلس التشريعي إلى أن شركة "G4S" تكبدت خسائر مالية فادحة خلال السنوات الماضية نتيجة تحالفها مع إسرائيل، قائلاً: "سنبقى وراء تلك الشركة حتى تغلق آخر مقر لها في أراضينا المحتلة، وتوقف كل تعاونها الأمني مع الاحتلال".

من ناحية اخرى تُواصل "إسرائيل" عبر شركاتها الخاصة التغلغل الاقتصاديّ في عددٍ لا بأس به من الدول العربيّة والإسلاميّة، التي تُقيم علاقات معها، وأيضًا مع دولٍ لا تُقيم علاقات معها، وفي هذا السياق، كشفت صحيفة "جيروزالم بوست" (THE JERUSALEM POST) "الإسرائيليّة" عن وجه آخر من أوجه التقارب بين الدول العربيّة الخليجيّة و"إسرائيل"، لافتةً إلى أنّ طريق الحرير الجديد، المتّجه من أوروبا نحو دول الخليج، بات أحد الأعمدة الرئيسة للعلاقات بين "إسرائيل" ودول الخليج، وذلك بعدما تحوّلت الموانئ "الإسرائيلية" إلى ممر للبضائع الأوروبية نحو الأسواق الخليجية.

وشدّدت الصحيفة على أنّ المعطيات الجديدة هي إحدى أهم الفوائد التي تجنيها "إسرائيل" من استمرار الحرب في سوريّة، وتمكنها من أن تلعب دورًا أساسيًا كممر لأوروبا باتجاه دول الخليج. ونقلت عن نائب وزير التعاون الإقليمي في الحكومة "الإسرائيلية"، أيوب قرا، قوله إنّ الدولة العبريّة لا تكتفي بالواقع القائم، بل تعمل على توسعة محطات شحن البضائع "الإسرائيلية" باتجاه الخليج بسبب زيادة الطلب على إمرار الشاحنات من "إسرائيل" باتجاه الدول الخليجية. وتابع قائلاً إنّه بسبب الحرب الأهلية في سوريّة، باتت "إسرائيل" في السنوات الأخيرة الجسر البريّ الرئيسيّ بين بعض دول أوروبا والعرب.

في سياق ذي صلة، كشف المُحلل "الإسرائيليّ" للشؤون الأمنيّة، يوسي ميلمان، من صحيفة (معاريف) العبريّة، النقاب عن أنّ شركة AGT)) السويسريّة، التي أنشأها ويتبوأ منصب مديرها العام رجل الأعمال "الإسرائيليّ"–الأمريكيّ ماتي كوخافي، فازت بعقد بملايين الدولارات لبناء مشاريع للحفاظ على الأمن الداخليّ في دولة الإمارات العربية المتحدة.

كما كشف النقاب عن أنّ قائد سلاح الجو "الإسرائيليّ" الأسبق، الجنرال في الاحتياط، إيتان بن إلياهو، كان يعمل في الشركة الخاصة، التي تقوم بتشغيل كبار القادة السابقين في (الشاباك) "الإسرائيليّ" وفي شعبة الاستخبارات العسكريّة بالجيش "الإسرائيليّ" (أمان)، كما أنّها أقامت شركة أخرى تُسّمى (لوجيك) في مدينة هرتسليا، شمال تل أبيب.

وأكّد على أنّ أكثر من ١٠ شركات أمنيّة "إسرائيليّة" خاصّة وأخرى تابعة لوزارة الأمن، كثّفت في الفترة الأخيرة عملها في دولٍ عربيّةٍ وإسلاميّةٍ، لا تُقيم مع "إسرائيل" علاقات دبلوماسيّة. كما كُشفت معلومات خطيرة عن شركة أمن "إسرائيليّة" تحرس العديد من المؤسسات العربيّة وتُقدّم الحراس الشخصيين لكثير من المسؤولين العرب على مدى الوطن العربيّ من مراكش للبحرين، وأنّ شركة (G4S) الأمنية التي تنتشر في العالم العربي تساند الاحتلال "الإسرائيلي".

ويؤكّد أحدث تقرير للشركة، كما أفادت صحيفة (غلوبس) "الإسرائيليّة"، المختصّة بالشؤون الاقتصاديّة، على أنّ الشركة تحقق نموًا عضويًا في الشرق الأوسط، يفوق ١٠ بالمائة (باستثناء العراق حيث زادت النسبة)، وهذا أداء ممتاز في المنطقة.

ويضيف التقرير: تُواجه الشركة تحدّيات بسبب نقص في توريد العمالة وبيئة الأعمال بشكل عام في دبي، التي أثّرت على أعمالها التجارية في مجال أنظمة الأمن، لكنّها نجحت في الفوز بعقود (مثل مطار دبي) وفي تقديم الخدمات الأمنية خلال الأحداث المهمة.

وتكشف المعلومات عن أنّ هذه الشركة تقدم خدمات أمنية في مصر والأردن والمغرب، وخدمات خاصة للمطارات في العراق وكردستان والإمارات العربية المتحدة، وظهرت أدلة قاطعة على دورها في مساندة

الاحتلال "الإسرائيلي" غير الشرعي للضفة الغربية، وهو ما يؤكده موقع الشركة (G4S إسرائيل) الرسميّ على الإنترنت الذي يؤكد بأنّها تعمل في سجون يوجد فيها سجناء أمنيون، اتضح أنهم سجناء سياسيون فلسطينيون، إذْ تتحكّم هذه الشركة بأنظمة أمن وغرف المراقبة المركزية في سجن (كتسعيوت) بـ٢٢٠٠ سجين سياسيّ فلسطينيّ، وسجن (مجيدو) بأكثر من ١٢٠٠ سجين، وسجن (الدامون) بأكثر من ٥٠٠ سجين سياسيّ فلسطينيّ ومحتجزين غير شرعيين من الضفة الغربية المحتلّة، وتركيب أنظمة دفاع على الجدران المحيطة بسجن (عوفر) بالضفة الغربيّة قرب مستوطنة (غيفعات نيف)، حيث يُحتجز ١٥٠٠ سجين سياسيّ فلسطينيّ. وذكرت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية أن كيان العدو "شريك غير رسمي في التحالف السعودي الإماراتي في الحرب على اليمن". وفي التفاصيل، أوضحت الصحيفة أن " إحدى الشركات التي تعود ملكيتها لـ "إسرائيل" تقوم بتدريب مرتزقة يقاتلون إلى جانب التحالف السعودي في اليمن"، وأن هذه الشركة "تعمل بغطاء إماراتي ودربت مقاتلين شاركوا في معركة الحديدة".

من جهة ثانية، ذكرت الصحيفة أن "شركات أمريكية خاصة تبيع خدماتها للإمارات والسعودية في الحرب على اليمن ويديرها كبار الضباط"، مضيفةً أن "كبار الضباط الأمريكيين السابقين الذين يعملون في وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) يكسبون ثروات هائلة مقابل الخدمات للسعودية والإمارات". هذا وتقدم الشركات الأمريكية "خدمات جمع المعلومات الاستخبارية وقيادة وحدات المرتزقة في الحرب على اليمن"، بحسب "هآرتس".